UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
UN Office for Disaster Risk Reduction

SENDAI FRAMEWORK
FOR DISASTER RISK REDUCTION 2015-2030

اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث

نتائج اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث

اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث

21-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023

الخلفية:

بعد اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والتفويض الممنوح من قبل الدول الأعضاء لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "لدعم تنفيذ ومتابعة واستعراض "الإطار" من خلال إعداد استعراضات دورية حول التقدم المحرز" (المادة 48ج)، نظم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث منذ عام 2018 ثمانية اجتماعات تنسيقية إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين تحت اسم "اجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث". وتجمع هذه الاجتماعات بين الحكومات العربية وأصحاب المصلحة في مجال الحد من مخاطر الكوارث ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الدولية.

تهدف اجتماعات الشراكة العربية نصف السنوية للحد من مخاطر الكوارث إلى إنشاء منتدى للمداولات التقنية والتشغيلية حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي في المنطقة والتحديات المطروحة والثغرات. ويشمل ذلك تسهيل المناقشة الإقليمية حول الحلول المبتكرة لإدارة مخاطر المناخ وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وترمي هذه المناقشات الدورية بشأن تحديات التنفيذ والثغرات والحلول إلى إثراء المداولات في المؤتمرات الخاصة بالمنتدى الإقليمي العربي.

اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث

عقد مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث **(UNDRR)** – المكتب الاقليمي للدول العربيّة **(ROAS)** الاجتماع التاسع للشراكة العربيّة للحدّ من مخاطر الكوارث في الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر/ **تشرين الثاني** 2023 في الاسكندرية، مصر. وبالإضافة إلى أهداف اجتماعات الشراكة الرئيسية، هدف اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث إلى تحديد الخطوة الأولى في المداولات التقنية استعدادًا للمنتدى الإقليمي العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث، الذي تستضيفه حكومة الكويت في أكتوبر 2024. وركز الاجتماع على المناقشات والاتفاقات بشأن مجموعات من الإجراءات القوية التي يجب اتخاذها لتفعيل نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والمؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى العالمي للمرونة، بغية الوصول إلى ملامح خطة العمل ذات الأولوية 2025-2028 المقرر اعتمادها في المنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث.

اليوم الأول: الثلاثاء، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

الجلسة الافتتاحية:

افتُتحت أعمال الاجتماع بكلمة ألقتها **سعادة السيدة جاكلين عازار، نائب محافظ الاسكندرية**، نقلت فيها تحية المحافظ الذي يولي الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات الأولوية في الاسكندرية. وأشارت إلى أن المخاطر ذات طابع معقد وممتد إقليمياً وأن الشراكات القوية على المستوى العالمي أمر أساسي وعامل في مواجهة الكوارث، كما أشارت إلى أن جائحة كوفيد أبرزت أهمية التأهب للاستجابة الفعالة. وأعربت سعادتها عن حاجة المحافظة لتوظيف تقنيات جديدة وخرائط نظم المعلومات الجغرافية والحركة السكانية المتوقعة وأنها على استعداد تام للشراكات في هذا الصدد، فضلاً عن تعبيرها عن حرص المحافظة على متابعة نتائج الاجتماع وتنفيذ الإجراءات الملموسة التي ستنبثق عنه.

وفي كلمته، رحب **سيادة اللواء محمد حجازي، مساعد الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء لشؤون الازمات والكوارث في جمهورية مصر العربية**، بالمشاركين وأعرب عن حرص دولة رئيس الوزراء المصري على موضوع الحد من مخاطر الكوارث وتوجيهه كل الدعم المالي واللوجستي للمشاركين خلال إقامتهم في مصر. كما عبر عن حرص رئاسة الوزراء على هذا الاجتماع وتنفيذ نتائجه على المستوى الوطني والإقليمي نظراً لكون الحد من مخاطر الكوارث ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، مشدداً على أهمية تعزيز آليات الإنذار المبكر في المنطقة ودعم بناء القدرات اللازمة لذلك.

ثم رحب **السيد محمد جريفة، رئيس قسم التحسيس والتكوين والتعاون في وزارة الداخلية في المملكة المغربية**، بالمشاركين في الاجتماع وعرض أهدافه التي من شأنها تسريع تنفيذ إطار سنداي وإعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث وخطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 والدعوات إلى العمل المنبثقة عن المؤتمرات الإقليمية المنعقدة خلال العام ومخرجات استعراض منتصف المدة لإطار سنداي وبحث كيفية عكسها في المنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث. كما وأعرب عن امتنانه لجهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في دعم المنطقة العربية في تنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.

وفي كلمته، عبر **السيد فادي الجنان، نائب رئيس المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث**، عن امتنانه لجمهورية مصر العربية على استضافة هذا الاجتماع وللمملكة المغربية على رئاسة اليوم الأول منه. كما شكر الحضور ممثلين بنقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي وممثلي مديريات الأرصاد الجوية والمستوى المحلي ومجموعات أصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وأشار إلى أن هذا الاجتماع يأتي في وقت حاسم من بعد اعتماد الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي وتحضيراً للمنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث ليؤكد على الالتزام الجماعي بتعزيز الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما عرج على أهم آثار الكوارث التي

أصابت المنطقة العربية خلال العام الجاري مثل زلزالي تركيا وسوريا وزلزال المغرب الذين أودوا بحياة عشرات الآلاف من الناس ودمروا البنية التحتية والمباني، وعاصفة دانيال في ليبيا التي سببت انهيار السدين الرئيسيين على نهر وادي درنة الصغير وجرفت العديد من المباني مع سكانها، وموجات الحر القياسية التي سجلت في العديد من الدول وسببت اندلاع حرائق الغابات في لبنان وسوريا والمغرب والجزائر وتونس. ثم عرض في كلمته أهم مجالات النقاش في هذا الاجتماع ومحاور جدول الأعمال على مدار اليومين.

نظرة عامة إقليمية على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية ذات الأولوية 2021-2024

عرض **السيد فادي الجنان، نائب رئيس المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث،** التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 وفق ما تم الإبلاغ عنه قبل الاجتماع من قبل 13 دولة عربية (من أصل 22) باستخدام نموذج الإبلاغ المعد من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وبحسب الإبلاغ، فقد تراوح متوسط إنجاز الدول العربية للإعلان بين 5% و65%، أي بمتوسط بلغ 35.5%، فيما تراوحت نسبة إنجاز الدول العربية لكل بند من البنود السبعة عشر من إعلان الرباط بين 17.5% و50%، أي بمتوسط بلغ 33.75%.

أما بالنسبة لنسبة تنفيذ بنود خطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 والمدرجة تحت كل أولوية من أولويات إطار سنداي الأربع، فبحسب الإبلاغ، تراوحت نسبة تنفيذها كما يلي:

الأولوية الأولى (فهم مخاطر الكوارث)	بين 16% و41.50%، أي بمتوسط بلغ 29.50%.
الأولوية الثانية (تعزيز حوكمة إدارة مخاطر الكوارث)	بين 23% و46.50%، أي بمتوسط بلغ 32%.
الأولوية الثالثة (الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث)	بين 13.50% و41.50%، أي بمتوسط بلغ 29.50%.
الأولوية الرابعة (تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل)	بين 21% و42.13%، أي بمتوسط بلغ 31.25%.

وتراوح متوسط نسبة إنجاز خطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 لكل دولة قامت بالإبلاغ بين 5% و64%، أي بمتوسط بلغ 34.50%. وعليه، فقد خلص السيد الجنان إلى أن نسبة الإنجاز على المستوى الإقليمي لكل من إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 لا تزال دون المتوسط ولم يتبق سوى عام واحد لتنفيذهما.

وأخيراً، عرض السيد فادي الجنان التقدم المحرز في تنفيذ غايات إطار سنداي وفق الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي من قبل الدول العربية والذي أشار إلى أن عدد الدول العربية التي تقوم بالإبلاغ على الغايات (أ) و(ب) و(د) هي الأعلى على مدار السنوات الأخيرة، بينما يقل عدد الدول التي تُبلغ على الغايات الخمس الأخيرة وخاصة الغايتين (ز) و(و) إلى حد كبير. وأخيراً، شدد على أهمية زيادة الجهود المبذولة في الإبلاغ على نظام الرصد لتعكس التقدم الحقيقي المحرز، وخاصة في التقارير الدولية التي تشير إلى تدني الإنجاز في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى.

الجلسة الأولى: عرض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية ذات الأولوية 2021-2024

ترأس الجلسة السيد محمد جريفة، رئيس قسم التحسيس والتكوين والتعاون في وزارة الداخلية في المملكة المغربية، والذي دعا الدول العربية بحسب الترتيب الأبجدي إلى تقديم عروضها للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 (يرجى الرجوع إلى الملحق 1 لتفاصيل كل عرض). وفيما يلي أبرز النقاط التي تم طرحها من الدول:

1. فيما يخص الإنذار المبكر، أوصت المملكة الأردنية الهاشمية بتبني فكرة مشروع ربط رادارات الطقس المتوفرة في الدول العربية بنظام موحد ومتكامل يمكن كل الدول العربية من متابعة بيانات ومخرجات رادارات الطقس لإصدار تحذيرات دقيقة وفي الوقت المناسب للكوارث، وفكرة عمل نظام تحذير مشترك خاص بالدول العربية كنظام التحذير المطبق في دول جنوب شرق أوروبا.
2. دعت تونس وفود الدول العربية وممثلي الهيئات والمنظمات والدولية لتدعيم الإستفادة وإستغلال المخرجات المتضمنة في الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا، تونس 3 أكتوبر 2023" في أعمال مؤتمر الأطراف 28 في دبي.
3. أوصت السودان بضرورة التركيز على إعادة إعمار ما تم تدميره في الدول العربية خاصة في دولتي فلسطين والسودان وتوظيف كل إمكانيات المنظمات العاملة في الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار والبناء بشكل أفضل. كما أعادت التوصية بضرورة دعم السودان كونها من الدول الأقل نمواً لإلحاقها بركب الدول المتقدمة في تنفيذ إطار سنداي، حيث أن ذلك في صلب توصيات الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي.
4. شددت نقطة الاتصال اليمنية على حاجة اليمن للدعم الفني والمالي لتعزيز قدرتها على الصمود وجددت الدعوة للشركاء العاملين في اليمن وخاصة وكالات الأمم المتحدة إلى تلبية متطلبات الحد من مخاطر الكوارث. وتوجهت بالدعوة إلى صندوق المناخ الأخضر للانخراط في هذا الدعم. كما عبرت عن حاجة اليمن حالياً إلى تعزيز الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر متعددة الأخطار وربطها بعناصرها الأربعة ودعم قدرات الدفاع المدني اليمني ودعم برنامج تقييم الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث وبناء قواعد بيانات وطنية وتطوير الاستراتيجيات المحلية للحد من مخاطر الكوارث ودعم تنفيذها.

دعا رئيس الجلسة المجموعات العربية لأصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث المدرجين أدناه إلى تقديم عروضها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات عملها الطوعية دعماً لتنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية. (يرجى الرجوع إلى الملحق 2 لتفاصيل العروض):

- المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث
- المجموعة العربية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث
- المجموعة العربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للحد من مخاطر الكوارث
- المجموعة العربية الرئيسية للأطفال والشباب للحد من مخاطر الكوارث
- تحالف القطاع الخاص **ARISE** للحد من مخاطر الكوارث في الإمارات العربية المتحدة

- تحالف القطاع الخاص **ARISE** للحد من مخاطر الكوارث في جمهورية مصر العربية
- المجموعة العربية للإعلام للحد من مخاطر الكوارث
- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث

ومن أبرز ما جاء في العروض توصية المجموعة العربية الرئيسية للأطفال والشباب بإشراك أعضائها في مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى على المستوى الإقليمي، فضلاً عن تقديم نبذة للعمل الجاري على إعداد مسودة للشروط المرجعية لإنشاء المجموعة العربية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث.

الجلسة الثانية: التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية في تنفيذ خطة العمل العربية ذات الأولوية 2021-2024

ترأس الجلسة **السيد محمد جريفة، رئيس قسم التحسيس والتكوين والتعاون في وزارة الداخلية في المملكة المغربية**، ودعا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية التالية لتقديم عروضها: جامعة الدول العربية، الإسكوا، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. (يرجى الرجوع إلى الملحق 3 للاطلاع على تفاصيل العروض).

وفي الختام، شكر رئيس الجلسة كل المشاركين في الاجتماع على مشاركتهم وتقديم عروضهم للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024، ثم لخص مجريات اليوم الأول **والرسائل الرئيسية المنبثقة عنه على النحو التالي:**

- إن نسبة تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 وفقاً لما تم الإبلاغ عنه عبر نموذج الإبلاغ المطور من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ونظام رصد إطار سنداي تبدو متوسطة وغير كافية على الرغم من الجهود والإنجازات الكبيرة التي تحققها الدول العربية.
- تم التشديد على أهمية زيادة الإبلاغ الدوري للدول العربية عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي على نظام رصد إطار سنداي كونه المنصة الرسمية للإبلاغ.
- تم الطلب من الدول العربية التي لم توفي مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإبلاغها عن تقدمها المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية بضرورة تزويد المكتب بإبلاغاتها على النموذج المطلوب في أقرب وقت ممكن.
- تم التشديد على أهمية تسريع تنفيذ إطار سنداي في المنطقة وبناء الشراكات العالمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والبحوث في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتم اقتراح إنشاء منصة إنذار مبكر مشتركة بين الدول العربية بما يتماشى مع بروتوكولات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ووفق ما هو معمول به في مناطق أخرى حول العالم.
- تم التأكيد على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إنشاء آليات وطنية فعالة للإنذار المبكر.

اليوم الثاني: الأربعاء، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

<u>الجلسة الثالثة: الإنذار المبكر للجميع – واطلاقه في الدول العربية</u>

ترأس الجلسة **اللواء محمد حجازي، مساعد الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء لشؤون الازمات والكوارث، جمهورية مصر العربية**، وقام **السيد فادي الجنان، نائب رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث –المكتب الإقليمي للدول العربية**، بتهيئة مشهد اليوم الثاني من خلال تقديم جدول الأعمال. وركزت هذه الجلسة على عرض الركائز الأربع لمبادرة الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر الأطراف 27 في شرم الشيخ.

دعا رئيس الجلسة **السيدة سايرة أحمد، مسؤولة معرفة المخاطر في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية** لتقديم نبذة عن المبادرة سلطت فيها الضوء على القادة الرئيسيين لكل من الركائز الأربع على المستوى الدولي، حيث يقود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الركيزة الأولى التي تركز على المعرفة بمخاطر الكوارث، والتي تشمل تعزيز إنتاج المعلومات المتعلقة بالمخاطر والوصول إليها ونشرها واستخدامها، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، وتشجيع الابتكار، وتمكين صناع القرار والمجتمعات الضعيفة من فهم وتحديد والاستجابة للمخاطر. فيما تركز الركيزة الثانية على الكشف عن المخاطر ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها، وتقودها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتركز الركيزة الثالثة على نشر التحذيرات والاتصالات للمؤسسات والجمهور، ويقودها الاتحاد الدولي للاتصالات، بينما تركز الركيزة الرابعة على الاستعداد للاستجابة، ويقودها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر . وأشارت إلى أنه يتم تنفيذ المبادرة عالمياً بشكل أولي في 30 دولة خلال 18 شهراً، حيث سيتم تنفيذها في جيبوتي وجزر القمر والسودان والصومال. كما أشارت إلى قيام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بعقد ورشة تشاورية وطنية في الصومال في نوفمبر 2023 لإجراء تحليل للفجوات للحد من أي ازدواجية في العمل والجهد وفقا للخطة التنفيذية للمبادرة. وشاركت السيدة سايرة الخطط المستقبلية لدعم جزر القمر، مؤكدة على النهج الاستباقي للتنفيذ والأثر الإيجابي المتوقع في هذه المناطق.

وعقب العرض، انضم محافظ الإسكندرية إلى الاجتماع وألقى كلمة ترحيب حارة بالمشاركين، معربًا عن امتنانه لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجميع المشاركين لاختيار الإسكندرية المدينة المضيفة لهذا التجمع الهام، وأشار بعدها إلى أن الإسكندرية ومصر ككل تواجهان تأثيرات تغير المناخ، بينما تساهمان بنسبة 0.5% فقط من انبعاثات الكربون العالمية. كما ذكر أن مصر تحتل المركز العشرين عالميًا في مواجهة التحديات والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ وأن الإسكندرية واجهت أمطارًا غزيرة بلغت حوالي 18 مليون متر مكعب إلا أن بنيتها التحتية لا يمكنها التعامل إلا مع 2 مليون متر مكعب فقط، مما أدى إلى خسائر اقتصادية. ثم استرشد المحافظ ببعض التقارير والأبحاث والدراسات التي تشير إلى التهديد المتوقع بحدوث تسونامي في البحر الأبيض المتوسط. وفي ختام كلمته، رحب مجدداً بالمشاركين وأعرب عن استعداد المحافظة لتلبية أي احتياجات للمشاركين خلال فترة إقامتهم.

ثم دعا رئيس الجلسة **السيد سيريل اونوريه، مدير فرع الحد من مخاطر الكوارث والخدمات العامة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**، لتقديم عرض للركيزة الثانية للمبادرة عبر فيديو مسجل أشار فيه إلى أن الدول العربية تعاني من درجات الحرارة المتزايدة وآثارها مما يستوجب إنشاء أنظمة فعالة للإنذار المبكر متعدد الأخطار. كما أشار إلى تقرير عالمي يفيد بأن 9% من المنطقة تعترف بأنها تمتلك المعرفة بالمخاطر، فيما أفاد بأن 32% منها فقط تحوز على أنظمة للتنبؤ بالمخاطر. وشدد على أن نجاح نظم الإنذار المبكر يعتمد على خليط من الجهود من كل الأطراف المعنية والمنخرطة في التأهب والاستجابة للطوارئ وعلى الحاجة إلى أنظمة تنازلية (من الأعلى إلى الأسفل) لضمان التنفيذ الناجح. وشدد كذلك على أهمية التنسيق الإقليمي لتمكين تشارك البيانات نحو تعزيز مرونة المجتمع. وأشار إلى اعتراف الدول بقيمة مشاركة الموارد بين الدول المتجاورة.

وهنا، سلط مدير الأرصاد الجوية المصرية اللواء هشام طاحون الضوء على التطورات في أنظمة الإنذار المبكر في مصر، والجهود التعاونية التي تقودها الأرصاد الجوية مع تحالف القطاع الخاص ARISE في مصر وجامعة النيل والتي من المقرر أن تكون نقطة محورية للنقاش في مؤتمر الأطراف 28 لتعكس التزام مصر بتعزيز القدرة على الصمود والتأهب لمواجهة الكوارث المحتملة. فيما شارك السيد الهادي سهيلي، نقطة الاتصال الوطنية في وزارة البيئة التونسية رؤاه حول المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، مشدداً على أهمية العمل الجماعي والجهود التعاونية لضمان التنفيذ الناجح لنداء تونس للعمل المنبثق عن المؤتمر، حيث كان المؤتمر بمثابة منصة حاسمة لتعزيز الشراكات والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في السعي إلى استراتيجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث. وأكد الدكتور وديد عريان، عضو المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، على الحاجة إلى تنسيق أفضل وتبادل أفضل للمعلومات بين البلدان، حيث توجد في بعض البلدان أنظمة مهمة ومتطورة يمكنها أن تفيد بقية المنطقة مثل أنظمة رسم خرائط الهشيم في لبنان، ونظام الإنذار المبكر في مصر ونظام رصد حركات موسم الرياح الموسمية في السودان.

ثم دعا رئيس الجلسة **الدكتورة سارة والش من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** لعرض لمحة عامة عن عمل الاتحاد وقيادته للركيزة الرابعة أشارت فيها إلى أن الاتحاد يعمل على تعزيز قدرات المجتمعات المحلية ويضمن مشاركتها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستجابة الفعالة. وشددت على ضرورة إنشاء مراكز مرجعية لسبل العيش، وتحديد الجهات المساعدة للسلطات العامة والحكومات، والاستفادة من الخبرات المجتمعية على جميع المستويات من الوطني إلى المحلي. كما أكدت على ضرورة أخذ الفئات الضعيفة من المجتمع مثل الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار في نظم الإنذار المبكر. وأوضحت الدكتورة سارة ضرورة بناء القدرات ومبادرات رفع الوعي وأكدت على أن فهم الإجراءات التي يجب اتخاذها عند تلقي التحذيرات أمر بالغ الأهمية ويضمن استعداد المجتمعات بشكل جيد للاستجابة بفعالية. وأفادت بأن الرسالة الرئيسية هي أن التحذير يجب أن يترجم إلى إجراءات مبكرة، وليتم ذلك، هناك حاجة إلى العمل الوثيق مع المجتمع المحلي. وهنا، أكد محافظ الإسكندرية على الحاجة إلى رفع مستوى الوعي داخل المجتمع نظرا لأنه في حالة بعض الأخطار كالزلازل، لا يستغرق الإنذار المبكر سوى دقائق معدودة، لذا هناك ضرورة لحث الدول المنتجة لأكبر قدر من الانبعاثات الكربونية على الحد من بصمتها الكربونية.

ومن ثم تم تقديم دراسات حالة حول نظم الإنذار المبكر من **الصومال والإمارات العربية المتحدة وفلسطين** لمشاركة خبرات هذه الدول. وبعد ذلك، دعا رئيس الجلسة **السيدة ميرنا أبو عطا، مسؤولة البرامج الإقليمية في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث –المكتب الإقليمي للدول العربية**، إلى تقديم عرض حول حالة الإبلاغ في المنطقة العربية عن التقدم المحرز في تحقيق الغاية زاي المعنية بنظم الإنذار المبكر على نظام رصد إطار سنداي. وأفادت في عرضها بأن نسبة الإبلاغ على مؤشرات الغاية زاي الستة على نظام رصد إطار سنداي منخفضة في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى حول العالم مما يستدعي بذل الجهود لزيادة الإبلاغ وبدقة على النظام.

من أبرز النقاط التي تمت مناقشتها بعد العرض:

1. الإعراب عن القلق إزاء مدى توفر البيانات اللازمة للعمل والتشديد على أعمية تبادل البيانات بشكل فعال لإجراء تحليل الفجوات في نظم الإنذار المبكر. ودعا ممثل مركز الأرصاد الجوية الأردني إلى ضرورة عدم خصخصة البيانات المتعلقة بالطقس والمناخ والحاجة إلى مشاركة هذه البيانات على المستوى الإقليمي. وهنا، شددت السيدة سايرة على أن الاعتماد لا يقتصر فقط على البيانات القطرية الحالية، مقدمة الدور القيم للذكاء الاصطناعي في تحديد النقاط الساخنة حيث يعمل هذا النهج على توسيع نطاق المعلومات المتاحة، مما يعزز فعالية المبادرة.
2. تم التشديد على ضرورة تنفيذ أنشطة لرفع مستوى الوعي للمدن والحكومات والمجتمع مما يعزز فهم المخاطر.
3. تم التشديد على أن نظام الإنذار المبكر يركز على المراقبة والرصد ومن ثم الإنذار غير أنه لا تحتوي جميع الأخطار الطبيعية على مؤشرات كافية أو أبحاث كافية تترجم إلى إجراءات ملموسة، مثل الزلازل على سبيل المثال. لذا، تم التشديد على أهمية التركيز على إجراءات الوقاية من الأخطار.
4. قدمت المجموعة العربية للإعلام (السيدة مي الشافعي) رؤية استراتيجية، مؤكدة أن تطبيق هذه المبادرة في الدول العربية مرهون بإجراء تحليل شامل للمخاطر، وسلطت الضوء على أهمية تصميم الاستراتيجيات استناداً إلى الملامح القطرية والأوضاع الاقتصادية، مشددة على الدور الذي لا غنى عنه للتكنولوجيا في هذه العملية.

وكانت التوصيات الرئيسية للجلسة متمثلة في:

1. تطوير آلية لتعزيز تبادل المعلومات بين الدول العربية في مجال الإنذار المبكر
2. زيادة الجهود في الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الغاية زاي على نظام رصد إطار سنداي ليعكس بدقة حالة تطور نظم الإنذار المبكر في المنطقة العربية بالنسبة للمناطق الأخرى حول العالم.

الجلسة الرابعة: تحديث حول نتائج الفعاليات العالمية والإقليمية الرئيسية بشأن الحد من مخاطر الكوارث في عام 2023

ترأس الجلسة **السيد حسن أبو العيلة ، رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، مكتب رئيس الوزراء، دولة فلسطين**.
وتم تقديم العروض لنتائج المؤتمرات والفعاليات العالمية والإقليمية التالية:

1. الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، من قبل السيدة ميرنا أبو عطا، مسؤولة البرامج الإقليمية في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية.
2. الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا من قبل السيد الهادي السهيلي، وزارة البيئة، الجمهورية التونسية.
3. نداء دبي من أجل العمل: توسيع نطاق القدرة على مجابهة مناخ متغير، من قبل الدكتور سعود القرعان، مركز دبي للمرونة – شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة عبر فيديو مسجل.
4. مشاركة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في مؤتمر الأطراف (COP-28)، من قبل السيدة رانيا حماد، مسؤولة مؤتمر الأطراف، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – الإقليمي للدول العربية.

ومن أبرز التوصيات التي قدمها المشاركون في الجلسة:

- أفاد ممثل اليمن بأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث مترابطان بشكل وثيق، وتشير التقارير إلى تخصيص تمويل كبير للحد من مخاطر الكوارث إلا أن اليمن لا يزال لم يشهد نتائج ملموسة نظراً لضعف الشفافية فيما يتعلق بتوجيه التمويل واستخدامه. وشدد على أهمية أن يعالج مؤتمر الأطراف 28 هذه المخاوف وأن يوفر الوضوح بشأن استخدام الأموال المخصصة للحد من مخاطر الكوارث. كما شدد على أهمية حصول الدول المتضررة بشدة كاليمن على تعويضات لتتمكن من إعادة بناء البنية التحتية واستعادة النظم البيئية المتضررة. وأشار إلى أن الأموال المخصصة للمبادرات الخضراء لا تصل إلى الناس مباشرة، ودعا إلى ضرورة توجيه هذه الأموال نحو إفادة المجتمعات المتضررة بشكل مباشر وأن يكون لجهود التخفيف الممولة من صناديق المناخ والصناديق الخضراء تأثير واضح على أرض الواقع. وحث على المزيد من المساءلة والشفافية، وضمان استخدام الأموال بشكل فعال لمواجهة التحديات التي تواجهها دول مثل اليمن.
- تم التشديد على أهمية إعطاء الأولوية لتعزيز المرونة في التخطيط الحضري نظراً لتعرض المناطق الحضرية بشكل خاص للأخطار الطبيعية والتلوث. ويشمل ذلك تعزيز قدرات موظفي البلديات في الحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي ونظم الإنذار المبكر.
- تم التشديد على أهمية إثارة هذه القضايا خلال مؤتمر الأطراف 28 في دبي لضمان وصول التمويل إلى الناس، خاصة في المناطق الحضرية التي تواجه المخاطر.

الجلسة الخامسة: المشاورة الإقليمية حول الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا

أدارت الجلسة السيدة ميرنا أبو عطا، مسؤولة برامج اقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات بحسب أولويات إطار سنداي لبحث كيفية تنفيذ الدعوة العربية الأفريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث من خلال وضع خطة عمل وجدول زمني للتنفيذ يتم إدماجها لاحقاً في خطة العمل ذات الأولوية 2025-2028. **وتم تضمين نتائج مجموعات العمل في الملحق 4.**

الجلسة السادسة: المشاورة على المستوى المحلي بشأن تفعيل نداء دبي من أجل العمل: توسيع نطاق القدرة على مجابهة مناخ متغير

أدارت الجلسة السيدة إيلاف رسلان، نقطة الاتصال المعنية ببرنامج جعل المدن قادرة على الصمود، مسؤولة برامج اقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وركزت هذه الجلسة على تفعيل نداء دبي للعمل إلى جانب محاولة صياغة الإجراءات ذات الأولوية المستمدة من الدعوة للعمل لدمجها في خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2025–2028. بعد مقدمة الجلسة، عرض العراق جهود إعادة الإعمار التي قام بها في الأنبار بعد الدمار الذي ألحقه به تنظيم داعش. كما تم عرض بنود نداء دبي للعمل وتم تيسير مشاورة بين ممثلي المستوى المحلي من خلال طرح الأسئلة التالية:

- ما هي التحديات والاحتياجات الرئيسية على مستوى المدينة؟
- ما الذي تحتاجه الحكومات المحلية من المستوى/السلطات الوطنية؟
- في السيناريو المثالي، كيف ستبدو الإنجازات؟ ما الذي ستحققه الحكومات المحلية؟
- ما الذي يمكن تحقيقه من هذا الإعلان خلال سنة وسنتين و4 سنوات؟

يرجى الرجوع إلى الملحق 5 للاطلاع على نتائج الجلسة.

اليوم الثالث: الخميس، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

الجلسة السابعة: الاستعدادات للمنتدى الإقليمي العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث / المشاورة الإقليمية حول خطة العمل ذات الأولوية 2025-2028

أدار الجلسة السيد فادي الجنان، نائب رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات بحسب أولويات إطار سنداي لوضع الملامح الأولية للأنشطة ذات الأولوية التي يمكن إدراجها في خطة العمل ذات الأولوية القادمة 2025-2028 تحضيراً لاعتمادها في المنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث. وتم الطلب إلى المجموعات بأن تقوم بمراجعة التقدم المحرز والمبلغ عنه في إنجاز خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 (الجارية) وبنود الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي لوضع ملامح الخطة القادمة. **يرجى الرجوع إلى الملحق 6 للاطلاع على نتائج مجموعات العمل التي تقديمها في نهاية الجلسة.**

وفي ختام الجلسة، شكر السيد فادي الجنان كل المشاركين في الاجتماع على مدار الأيام الثلاثة على انخراطهم النشط في أعمال الاجتماع ومداخلاتهم القيمة، مشيراً إلى أنه سيتم مشاركة مسودة تقرير الاجتماع مع كل المشاركين خلال الأسابيع القادمة لتقديم ملاحظاتهم.

الملحق 1

مداخلات الحكومات (بحسب الترتيب الأبجدي) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2022-2024 / إعلان الرباط

المملكة الأردنية الهاشمية:

قدمت نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي في المملكة عرضاً أفاد بأن نسبة إنجازها لبنود إعلان الرباط تتراوح بين 75% و100% فيما تتراوح نسبة إنجازها لنشاطات خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 بين 80% و90%. وفيما يلي الإنجازات التي تم عرضها:

- تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بإصدارها الثاني 2023-2030 والمكملة للإصدار الأول 2019-2022 وتضمنت خطة العمل لثلاث سنوات (2023 – 2025) من الاستراتيجية عدة نشاطات تحقق غالبية الأولويات والأنشطة من خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 وإعلان الرباط.
- تم اطلاق نظام رصد وتقييم المخاطر RMAS.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات لسنة 2023م؛ تنفيذاً لمضامين الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للحدِّ من مخاطر الكوارث ، ولغايات تطوير عمل المركز ليواكب أفضل الممارسات العالميَّة والتَّجارب والمعايير الدوليَّة المتعلِّقة في الحدِّ من مخاطر الكوارث والطَّوارئ وإدارة الأزمات، ولتطوير نهج وقائي وطني مؤسَّسي قادر على التنبُّؤ بالمخاطر والذي يتوافق مع النشاط الثاني من االاولوية الثانية من خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024:
- ارتفعت نسبة ادخال مؤشرات متابعة نظام رصد اطار سنداي للحد من المخاطر من ما يقارب 65% في السنوات السابقة الى 98%.
- تم إطلاق برنامج منعة الأردن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
- جاري العمل على اعداد النسخة الثانية المنقحة من مصطلحات ادارة الازمات و الحد من المخاطر ليتم تعميمها على جميع المعاهد التعليمية في المملكة
- تم التوافق مع احدى الشركات المحلية لإنشاء نظام تنبيهات جماعية مبتكر شامل بميزات علمية متقدمة وذلك لإرسال تنبيهات نصية وصوتية واهتزازية وضوئية لجميع الأشخاص الموجودين ضمن منطقة جغرافية محددة في حالات الكوارث.
- بالتعاون مع Mercy Corps، تم توقيع اتفاقية مع احد الشركات الخاصة لتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المحلي في مجالات الحد من مخاطر الفياضانات.
- تم التوافق مع المؤسسات الوطنية لاطلاق منصة وطنية موحدة تعنى بالمتطوعين في سبيل توحيد بياناتهم وتصنيفها لاستخدامها في حالات الكوارث والأزمات.
- تم تكليف المركز الوطني للامن وادارة الازمات بترأس اللجنة الفنية المكلفة بإعداد المحور الرابع من محاور الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (محور الحماية من الصدمات والأزمات).

- تم تنفيذ التمرين الوطني درب الامان (3) لإختبار الخطة الوطنية المنسقة لمواجهة الزلازل لتعزيز بناء القدرات الفنية والبشرية في مجال وضع وتنفيذ خطط عمل الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.
- البدء بتنفيذ مشروع رسم خرائط الفيضانات الوطنية بالتعاون مع الجانب السويسري.
- بمبادرة من مجموعة من الاساتذة الجامعيين تم عقد دورة تدريبية لمجموعه من موظفي المركز وعدد من موظفي المؤسسات ذات العلاقة على نمذجة انهيار السدود باستخدام برامج متقدمة،واعداد خطط لإخلاء المناطق المتضررة في حال الانهيار.

ثم عرض ممثل الأرصاد الجوية الإنجازات التالية:

- تم تطوير أدوات الرصد والقياس والتوزيع الأمثل لمحطات الرصد الجوي ودعم هذه المحطات والمناطق غير المأهولة بالسكان بـ40 محطة رصد آلية وإنشاء محطة لرادار الطقس والالتزام التام بمعايير وتوجيهات وإرشادات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة الدولية للطيران المدني.
- تقوم مكاتب التنبؤات الجوية التابعة للأرصاد بإصدار تقارير الطقس وتحديثها ثلاث مرات يومياً على الأقل لإصدار التحذيرات من الظواهر الجوية الخطرة كالعواصف الرعدية والغبارية والرملية وخطر تشكل السيول والفيضانات والصقيع والانجماد وموجات الحر والبرد في جميع وسائل الإعلام بما فيها خارطة تحذيرية يتم من خلالها تحديد المناطق التي قد تتأثر. ويتم توزيع والإبلاغ عن التحذيرات قبل يومين على الأقل لجميع مؤسسات الدولة والمواطنين والمزارعين من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، علماً بأن كل مؤسسات الدولة لديها نقاط اتصال مع الأرصاد الجوية لتزويدها بحالة الطقس والتحذيرات التي يتم تحديثها أولاً بأول. كما توفر الأرصاد الجوية متنبئ جوي مناوب في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
- تقوم الأرصاد الجوية من خلال موظفيها المدربين تدريباً عالياً على إصدار التحذيرات عبر بروتوكول التحذير المشترك (CAP) وهو تنسيق رقمي لتبادل تحذيرات الطوارئ عند الحاجة عبر مسارات اتصالات متعددة تابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- تعمل الأرصاد الجوية حالياً على تدريب كوادرها الفنية للتعامل مع نظام توجيه الفيضانات المفاجئة في منطقة البحر الأسود والشرق الأوسط التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لمراقبة وتحديد مدى دقة اتخاذ القرار المناسب لاعتماده مستقبلاً.
- ومن التوصيات المتعلقة بالإنذار المبكر للحد من المخاطر: 1. تبني فكرة مشروع ربط رادارات الطقس المتوفرة في الدول العربية بنظام موحد ومتكامل يمكن كل الدول العربية من متابعة بيانات ومخرجات رادارات الطقس لإصدار تحذيرات دقيقة وفي الوقت المناسب للكوارث، و2. تبني فكرة عمل نظام تحذير مشترك خاص بالدول العربية كنظام التحذير المطبق في دول جنوب شرق أوروبا.

الإمارات العربية المتحدة

عرض ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة التقدم المحرز على النحو التالي:

1. تم إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في عام 2007، للإشراف على الاستجابة في جميع مراحل الطوارئ.

2. تم إنشاء المنتدى الوطني للحد من المخاطر في عام 2018، للمواءمة مع متطلبات إطار عمل سنداي، إلى جانب اعتماد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
3. تم تطوير منظومة استمرارية الأعمال الوطنية والتي تساهم في تحقيق المرونة الوطنية لاستمرارية الخدمات والمنتجات الحيوية على مستوى الدولة بما يحقق أهداف دولة الإمارات.
4. طورت حكومة الإمارات منهجاً وطنياً لفهم المخاطر وجعلها أولوية، فضلاً عن إعداد خطط وطنية تشمل توفير التدريب وتسخير التكنولوجيا وأنظمة الأقمار الصناعية على نحو أكبر، وكذلك تطبيق نظام الإنذار المبكر.
5. صممت سياسات هادفة لبعض شرائح المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة أو أصحاب الهمم والنساء والشباب، بهدف تمكينهم ورعايتهم في حالات الأزمات والكوارث.
6. ركزت في جهودها الوطنية على رفع مستوى الوعي وإدخال مسألة الحد من المخاطر بشكل مبسط للأطفال في المناهج التعليمية.
7. تم تأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في كافة المجالات منها الحد من المخاطر، حيث أن المرأة في دولة الإمارات تشارك بفعالية كبيرة جداً في جميع المجالات.

مملكة البحرين

قدم ممثل مملكة البحرين التقدم المحرز على النحو التالي:

1. جاري العمل على تحديث سجل المصفوفة الوطنية للمخاطر وذلك لضمان تصنيف الأولويات وتحديث الاستعدادات بشكل دوري مما يعكس الجاهزية في التعامل مع أي مخاطر محتملة في مملكة البحرين.
2. تم تدريب عدد من كوادر وزارة الداخلية في كلية التخطيط للطوارئ بالمملكة المتحدة وإعداد دورات تدريبية محلية لتعزيز قدراتهم في إعداد التمارين الوطنية.
3. جاري التعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي في إطار إعداد مناهج تعليمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وكيفية التعامل مع حالات الطوارئ.
4. تم تنظيم برنامج تدريب وطني يتناول إطار سنداي.
5. تم تخصيص ميزانية خاصة فيما يتعلق باستعدادات التعامل مع الخطر الاشعاعي.
6. يوجد بمملكة البحرين تشريعات ذات صلة في التعامل مع الكوارث وهذا ما نص عليه قانون الدفاع المدني، حيث إنه جاري أيضاً توحيد المفهوم عن طريق تعزيز خطة الطوارئ الوطنية.
7. تم تفعيل وإدامة مراكز الإيواء في جميع محافظات مملكة البحرين بتحديد المسؤوليات وتجهيز وسائل النقل وتحديد مواقع الإجلاء. ويعد تنفيذ برنامج المدن الصحية جزءًا أساسيًا من جهود المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
8. بشأن التعامل مع المخاطر البيولوجية، تم التنسيق لتحديث مؤشرات الطوارئ للوائح الصحية الدولية، والعمل بمنهجية جديدة في تحليل المخاطر على المستوى الوطني وربط الجهات الصحية بالمركز الوطني لإدارة حالات الطوارئ من خلال استراتيجية

محدثة، بالإضافة إلى تحديد نقاط الاتصال فيما يتعلق بالمخاطر الصحية، وبناء آلية لتبادل المعلومات، وأهمية العمل على الاستمرارية لخدمات الدولة المختلفة والمرونة في التعامل مع الكوارث والأزمات.

9. لأهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إنشاء آليات وطنية فعّالة للتحذير والإنذار المبكر، بدأت المملكة التنظيم والتنسيق للقيام بزيارات للاطلاع على أفضل الممارسات واستلهام التجارب الناجحة.

10. حققت مملكة البحرين، نجاحات كبيرة في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد-19) ، من خلال اقديم الدعم للمجتمع، وخاصة في مجالات الرعاية الصحية والدعم الاقتصادي والتوعية وتنفيذ إجراءات محكمة وفعّالة، حيث تم تحقيق التوازن بين الحماية الصحية والحفاظ على استدامة الأنشطة الاقتصادية. وتحديداً تم إطلاق حملات فحص واسعة النطاق، وتم توفير العلاج مجاناً للمواطنين والمقيمين.

11. من منطلق مسؤولية حكومة مملكة البحرين في الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين أولت وزارة الداخلية في مملكة البحرين في استراتيجيتها أهمية كبيرة للثقافة الأمنية بما يجعل الحماية المدنية أولوية. وهذا ما أكد عليه مجلس الدفاع المدني برئاسة سيدي معالي وزير الداخلية من خلال تدشين المنصة الوطنية للحماية المدنية مؤخراً لتكون مرجعا وقاعدة معرفية وتوعوية. وتعتبر هذه المنصة مشروعاً وطنياً في مجال تعزيز السلامة العامة وتم إطلاقها بناء على نتائج مسح وطني، أكدت نتائجه أهمية التوعية بإرشادات السلامة واجراءات التعامل مع الظروف الطارئة.

12. وتم أيضاً إطلاق مشروع التطوع في خدمة الدفاع المدني والذي يهدف إلى بناء القدرات، حتى يكون المتطوع عونًا للفرق العاملة من خلال الشراكة المجتمعية البناءة، والتي تتطلب أن يكون الفرد متسلحاً بالمعرفة والمهارات اللازمة للتصرف فوراً. ويهدف مشروع التطوع إلى تأهيل وإعداد وتنظيم المتطوعين وتعزيز السلامة والوعي الوقائي لدى المجتمع، أي يتم اختيار المتطوعين وفق اشتراطات محددة وتأهيلهم ودمجهم تدريجيًا في العمل.

الجمهورية التونسية

عرضت نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي في الجمهورية التقدم المحرز على النحو التالي:

انخرطت تونس في كل المسارات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالحد من مخاطر الكوارث وتعمل على تنفيذ تعهداتها في هذه المسارات على النحو التالي:

1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومخطط عمل تنفيذي لها 2020-2030 وتحيين وتحديد أولويات تنفيذ هذا المخطط دورياً أخذا بعين الإعتبار الأولويات على الصعيد الإقليمي والعالمي وخاصة منها الإعلانات التي تم ذكرها على الصعيد العربي استعراض منتصف المدة لإطار سنداي الذي تم خلال هذه السنة بنيويورك.
2. تم إدراج هذه الاستراتيجية ضمن استراتيجية شاملة للانتقال الإيكولوجي تمت المصادقة عليها من خلال مجلس وزاري والغاية من استراتيجية الانتقال الإيكولوجي هي بلوغ أهداف التنمية المستدامة والتأقلم مع التغيرات المناخية والحد منها خاصة بالاعتماد على الحلول القائمة الطبيعة وتأخذ بعين الاعتبار نتائج كل الاستراتيجيات ذات العلاقة على الصعيد الوطني.
3. للتنفيذ الفعلي لمخطط استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، تم وضع برنامج مندمج متكامل للصمود ضد الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية بكلفة حوالي 125 مليون دولار أمريكي يحتوي مكونات أساسية هي:

أ. مكونة للحد من مخاطر الفيضانات بالمناطق الحضرية: بإعتبار أن المخطط يعطي أولوية لهذه المخاطر بإشراف فني وزارة التجهيز والاسكان (إدارة المياه العمرانية).

ب. مكونة لتعزيز التأهب للكوارث: لتحديث معدات الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا وأنظمة الإنذار المبكّر (تماشيا مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الإنذار المبكر للجميع) تحت إشراف الديوان الوطني للحماية المدنية والمعهد الوطني للرصد الجوي والإدارة العامة للموارد المائية بوزارة الفلاحة. وتم تكوين فريق عمل من مختلف المؤسسات والهياكل ذات العلاقة بالمكونات الأربعة لأي نظام إنذار المبكر فعال لتنفيذ هذه المكونة وتم تدريبهم حول الموضوع. وفي هذا الصدد يواصل المعهد الوطني للرصد الجوي تقوية قدراته في مجال النمذجة وذلك بتركيز حاسوب فائق القدرة الحسابية إلى جانب مزيد تطوير خارطة اليقظة التي أصبحت مفعلة منذ نهاية 2020.

ت. مكونة لتطوير آليات تمويل الأضرار الناتجة عن الكوارث: يتم خلالها دراسة ووضع حلول وآليات للتأمين من مخاطر الكوارث بإشراف الهياكل المعنية بوزارة المالية وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني.

ث. مكونة لتعزيز التنسيق المؤسساتي لإدارة مخاطر المناخ والكوارث تهدف إلى تطوير الإطار القانوني والمؤسّساتي لتعزيز الحوكمة والتنسيق بين مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفقا لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتعمل الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة بوزارة البيئة بإعتبارها نقطة الإتصال الوطنية لإطار سنداي على تنفيذ هذه المكونة بصفة تشاركية على الصعيد الوطني وتأخذ بعين الإعتبار دور كافة القطاعات والهياكل بمختلف مراحل التصرف في مخاطر الكارثة وتتضمن إنشاء منصة وطنية للتصرف في مخاطر الكوارث ووحدة صمود وتطوير المنظومة التشريعية ومراجعة دور البلديات في التصرف في مخاطر الكوارث. ويتم العمل على إدراج مبادئ الصمود بكافة التشريعات التي هي في طور الإعداد على غرار مجلة البيئة ومجلة التهيئة العمرانية.

4. نظمت تونس المؤتمر العربي الافريقي حول العلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، تحت شعار "نحو مستقبل مرن: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث"، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد م مخاطر الكوارث والمجموعة الإفريقية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد م مخاطر الكوارث ومفوضية الاتحاد الإفريقي وبمشاركة كل الدول وخبراء من كافة العالم. ومثل هذا المؤتمر، الذي يعتبر الأول من نوعه الذي جمع بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث، فرصة لتثمين دور العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي في إيجاد الحلول المثلى للحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومجابتها على الصعيدين العربي والإفريقي. ومن شأنه أن يساهم في تنفيذ وتدعيم مخرجات مؤتمري الأطراف للتغيرات المناخية 27 و28 على الصعيد العربي والإفريقي والعالمي، خاصة في مجال تدعيم منظومات الإنذار المبكر متعدد المخاطر تماشيا مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "إنذار مبكر للجميع"، التي تعطي الأولوية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً. هذا بالإضافة إلى دور العلوم والتكنولوجيا في توفير فوائد اقتصادية مهمة من خلال إجاد حلول أقل كلفة للتكيّف مع التغيرات المناخية والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وهو ما سيساهم في تعزيز فاعلية صندوق تعويض "الخسائر

والأضرار" الذي تم إقراره في مؤتمر الأطراف 27. وقد أفضى المؤتمر إلى "الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا، تونس 3 أكتوبر 2023".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تم عرض التقدم المحرز على النحو التالي:

1. تبنت الجزائر استراتيجيات عديدة لمجابهة خطر الكوارث منذ سنة 1985 في ظل الأطر الدولية والجهوية المتتابعة. وتتمثل هذه الاستراتيجيات في الهيكل التنظيمي الوطني والهيكل المؤسسي الوطني المعني بالحد من مخاطر الكوارث واللذان يتمثلان باختصار شديد على ما يلي:

- المرسوم التنفيذي 231/85 الذي يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكارثة كما يحدد كيفيات ذلك (1985)،
- المرسوم التنفيذي 232/85 الذي يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث (1985)، القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي حدد الأخطار العشرة (10) الرئيسية التالية: الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، التلوث الجوي والأرضي والبحري والمائي، والكوارث المترتبة عن التجمعات البشرية الكبيرة. وانقسمت الأخطار المناخية 6 أخطار فرعية هي: الرياح القوية، سقوط الأمطار الغزيرة (أمطار معتبرة)، الجفاف، التصحر، الرياح الرملية، العواصف الثلجية. وينص هذا القانون على إعداد مخطط عام للوقاية (PGPR) لكل خطر يتم المصادقة عليه بمرسوم. هذا المخطط يجب أن يضبط مختلف القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تقليل التعرض للمخاطر المعنية ومنع الآثار الناجمة عن حدوث هذا الخطر.
- مرسوم تنفيذي رقم 19-59 مؤرخ في 2 فبراير سنة 2019، يحدّد كيفيات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها،
- تعديل القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة ، في السنة الجارية 2023، لتغطية النقائص المسجلة في القانون رقم 04-20 من خلال تحديد العناصر التالية: تحديد الأهداف الاستراتيجية الكمية، والامتثال لإطار سنداي، والتنمية المستدامة للإقليم وفق أهدافها، وتحديد جدول زمني للتنفيذ، وتحديد وسائل التمويل المناسبة لاسيما بإنشاء صندوق خاص موجه لتسيير أخطار الكوارث، وتحديد المسؤوليات، وإنشاء هيئة بحث ذات طابع متعدد القطاعات مخصصة للأخطار الكبرى، في سبيل تحسين المعرفة حول الأخطار الكبرى وتدعيم السلطات العمومية في أخذ القرار فيما يتعلق بتسيير أخطار الكوارث، وإنشاء لجان قطاعية مكلفة بتسيير أخطار الكوارث على مستوى القطاعات الوزارية المعنية، وإدماج أخطار جديدة، لاسيما تلك المرتبطة بالأخطار المناخية القصوى والفضاء و الأخطار السيبرانيـة وخطر الجراد وخطر البيوتكنولوجيا؛ وتدعيم وحدات الحماية المدنية بالوسائل الجوية تتمثل في طائرات قاذفة للمياه وطائرات بدون طيار علي المتن لمجابهة حرائق الغابات.

ومرافقة لهذا الهيكل التنظيمي الوطني المعني بالحد من مخاطر الكوارث، فان الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث رفقت بهيكل مؤسسي وطني معني بالحد من مخاطر الكوارث والذي يتمثل باختصار شديد على ما يلي:

- إنشاء مركز بحث في علم الفلك و علم الفيزياء الفلكية و الجيوفيزياء، تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ذو طابع قطاعي، في شهر فبراير سنة 1985، للمراقبة الزلزالية للإقليم حيث أنه يتوفر على شبكة مراقبة زلزالية واسعة تتكون من (180) محطة رقمية مسيرة عن بعد و موزعة عبر التراب الوطني، تسجل بطريقة آنية الهزات الأرضية و تقوم بمهمة الإنذار الآني و تحديد موقع و شدة الهزة ،عمق البؤرة و المسافة الفاصلة بين موقع الهزة و المدينة القريبة منه و هذا من أجل إبلاغ السلطات لتجنيد و توجيه التدخل السريع و كذا المواطنين عبر شبكة التواصل الاجتماعي.
- إنشاء "المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل" في أبريل 1985 ويتوفر المركز حاليا على شبكة مراقبة الحركة الزلزالية للمنشآت والهياكل القاعدية تتكون من (480) محطة تسجل تسارع الهزات الأرضية متمركزة في أماكن ملائمة، وعلى منشآت خاصة عبر المناطق المعرضة لأخطار الزلازل.
- إضافة إلى تجهيزات التجارب الديناميكية المتنقلة (اهتزازات المحيط) وأجهزة تحقيق جيوفيزيائية، فإن المركز يتوفر على مخابر ثابتة للتجارب الديناميكية للهياكل والمنشآت تتمثل في طاولة اهتزازية ذات 6 دراجات للتحرك، طاولة تجارب، وجدار تفاعل وأصبحت هذه التجهيزات الممولة من طرف الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي (مشروع باميرار) عملية منذ سنة 2007.
- إنشاء المركز الوطني للأرصاد الجوية سنة 1975، الذي من مهامه الرئيسية ضمان الحصول على معطيات خاصة بالأرصاد الجوية ومعالجتها واستغلالها وبثها عبر النشرات الجوية الخاصة والإنذار المبكر لخطر الفياضان واستغلال مختلف شبكات الاتصال، والمحافظة على الأرشيف المناخي.
- ويتوفر المركز الوطني للأرصاد الجوية، من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه على شبكة أرصاد جوية متكونة من 571 محطة تسجيل، موزعة على التراب الوطني، ومحطتين لاستقبال الصور القمرية، و400 موقع للملاحظة المناخية.
- إنشاء المركز العلمي والفني للمناطق الجافة، ذو طابع قطاعي سنة 1983 والموجود بإحدى ولايات الجنوب الجزائري (بسكرة)، ويتكفل هذا المركز بمجابهة ظاهرة الجفاف والتصحر وزحف الرمال والزوابع الرملية.
- إنشاء المركز الوطني للتقنيات القمرية للبحث والتطور في مجال التقنيات القمرية وعلوم الجيوفيزياء والمعطيات المرتبطة بالطبوغرافية والخرائطية في سنة1987.
- إنشاء الوكالة الوطنية للتقنيات الفضائية للبحث والتطور في مجال التقنيات الفضائية في 2002. وتتوفر الوكالة أساسا على وسائل هامة تتمثل في أقمار صناعية.
- إنشاء هيئة الرقابة الفنية للبناء سنة 1971 ومهمتها الرئيسية الرقابة التي تهدف إلى تقليص الحوادث المتتالية المؤمنة كل عشر سنوات. يمنح هذا الضمان لصاحب المشروع والمستغل تأمينا كافيا على مجمل الورشات المراقبة. وتخص عملية ضبط مراقبة تخفيف الأخطار عموماً المباني السكنية والرياضية والثقافية، والتجهيزات المرافقة ومنشآت الأشغال العمومية.
- إنشاء 20 مخبر بحث جامعي متعلق بالحد من مخاطر الكوارث في 1998 وإطلاق 100 مشروع بحث.
- إنشاء المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى في سنة 2011.

- إنشاء المركز الوطني للبحث في البيئة في سنة 2019.
- إنشاء في سنة 2020 قاعدة بيانات وطنية تخص كل المخاطر

وتبذل هذه الجهود للحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق بين القطاعات الوطنية، وفي ظل الاستراتيجية العربية والعالمية للحد من مخاطر الكوارث كوثيقة إقليمية وعالمية معتمدة من الرؤساء المعنيين بتنفيذ إطار سنداي.

المملكة العربية السعودية

عرض ممثل المملكة التقدم المحرز على النحو التالي:

1. بادرت المملكة إلى تحقيق الغاية هاء لإطار سنداي المعني بالاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث.
2. أنشأت مجلس المخاطر الوطنية الذي يحدد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات والطوارئ واستمرارية الأعمال على المستوى الوطني وتعزيز قدرة الجهات المعنية للوقاية منها والتخطيط لها والتنسيق فيما بينها، وإقرار الاستراتيجيات والسياسيات والخطط والبرامج والمنهجيات والمعايير والضوابط ومؤشرات قياس الأداء ذات الصلة.
3. أنشأت المركز الوطني لإدارة الكوارث والأزمات وقامت بتطوير الإطار الوطني لإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال والإطار الوطني لإدارة صمود سلاسل الإمداد وإطار كفاءة إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال ومؤشر صمود لقياس مستوى الجاهزية في إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال.
4. طورت المملكة دليل وحدات ولجان إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في الجهات الحكومية وتم إعداد دليل لتصريف المخاطر ودليل مصطلحات ومفاهيم إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال.
5. شاركت المملكة بفعالية منذ 2015 في بلورة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضعها في مقدمة أولوياتها، حيث تبنت العديد من الخطط والاستراتيجيات التي تعزز أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030.
6. جهود القطاع الصحي في تنفيذ إطار سنداي: بذلت المملكة جهوداً استراتيجية في تعزيز فهم مخاطر الكوارث الصحية وتعزيز حوكمة إدارة مخاطر الكوارث الصحية والاستثمار في تعزيز جهود النظام الصحي في تقليل مخاطر الكوارث وتعزيز التأهب للاستجابة للطوارئ وتعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية العالمية والالتزام بالبحث والابتكار في الحد من الطوارئ الصحية.
7. أسهمت المملكة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية الذي تم إنشاؤه عام 2015 في تقديم العديد من المساعدات الإنسانية والإغاثية والإنمائية لأكثر من 164 دولة حول العالم بمشاركة الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في الدول المستفيدة، حيث تم تنفيذ العديد من البرامج مثل الأمن الغذائي والإيواء والتعافي المبكر والتعليم والخدمات اللوجستية وغيرها.
8. فيما يخص جهود المملكة في مجال التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف، تشارك في العديد من المبادرات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي وتقنيات الطاقة النظيفة. أطلقت المملكة عدداً من المبادرات الوطنية حيث أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان عن إطلاق مبادرة "السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر" والتي ستسهم في حماية الأرض والبيئة وتحقيق الأهداف العالمية في مواجهة التغير المناخي والتحديات البيئية مثل التصحر وتلوث الهواء وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة والاحتباس الحراري.

9. يتم تطبيق أفضل الممارسات في مواجهة الأحداث الطارئة والكوارث الناجمة عن تغير المناخ حيث تقوم المملكة بما يلي:

- تطوير نظم الإنذار المبكر بحالات الطقس الشديدة وإطلاق منصة الكترونية ذكية لإطلاق التحذيرات والتنبيهات المسبقة للأحداث، وزيادة التغطية الجغرافية لمدن المملكة لرصد متغيرات الطقس من أمطار وسيول وعواصف غبارية عبر شبكة محطات للرصد الآلي للأمطار الشديدة والأعاصير.
- إجراء التحليلات والتنبؤات يومياً على مدار الساعة يترافق معها جملة من التقارير تتضمن حالة الطقس المتوقعة ومعلومات أخرى فصلية يوفرها المركز الوطني للأرصاد.
- تطوير النماذج العددية كالتنبؤ بالطقس والنماذج البحرية وأنظمة التنبؤ الآني ورفع الجاهزية في حالات الطوارئ من خلال تأمين رادارات لمراقبة الطقس ثنائية الأقطاب متنقلة ومحطات متنقلة للرصد السطحي ورصد الأجواء العليا.
- الاستجابة الفورية على مدار 24 ساعة لتنفيذ الخطط الوطنية والمحلية للحالات الطارئة، فضلاً عن متابعة المجريات العالمية وتوقيع مذكرات تفاهم مع شركاء دوليين في مجال الأرصاد.

10. فيما يخص جهود المملكة من خلال المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي للحد من مخاطر الكوارث والمتعلق بحماية البيئة البحرية والساحلية من التسربات الزيتية والمواد الضارة الأخرى ورفع مستوى القدرات الوطنية والتأهب والجاهزية للاستجابة لأي تسرب في البحر الأحمر والخليج العربي من خلال الإجراءات التالية:

- بناء القدرات الوطنية لسرعى الاستجابة من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة و5 سفن متخصصة بمكافحة الانسكابات الزيتية في البحر الأحمر و3 طائرات متخصصة برش المشتتات الكيميائية في البحر الأحمر (الأسطول الأكبر المتخصص في ذلك في الشرق الأوسط).
- إجراء 12 تمريناً تعبوياً متخصصاً بالاستجابة لتسرب النفط على المستوى الوطني.
- استكمال تجهيز 5 مراكز للاستجابة للتسرب النفطي على البحر الأحمر و3 مراكز استجابة على الخليج العربي.
- إنشاء شركة وطنية متخصصة في مجال مكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة بقدرة تشغيلية 530,000 برميل يومياً.
- توسعة الشبكة الوطنية الحالية لمراقبة ملوثات الهواء المحيط على مستوى مدن المملكة.
- إنشاء المركز الوطني لإدارة النفايات والذي يهدف لتنظيم تطوير قطاع إدارة النفايات في المملكة لتحقيق الاستدامة البيئية والمالية بأعلى المعايير التنظيمية والجودة على كامل سلسلة القيمة لإدارة النفايات.

جمهورية السودان:

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز في السودان على النحو التالي:

- تقوم السودان بالتخطيط لإدارة مرحلة الصراع الجاري وما بعدها من مرحلة التعافي من آثار النزاع والعمل على إعادة بناء ما تم تدميره ومناهج البناء والتخطيط الحضري وإعادة البناء بشكل أفضل. وشددت على أهمية تبادل الخبرات والممارسات بين الدول في أعقاب الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي. وطلبت إدراج توصية تفيد بضرورة التركيز على إعادة إعمار ما تم تدميره في الدول العربية خاصة في دولتي فلسطين والسودان وتوظيف كل إمكانيات المنظمات العاملة في الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار والبناء بشكل أفضل.

- كان للسودان إرادة سياسة في تنفيذ إطار سنداي حيث وضعت استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث. كما أعد المجلس القومي للدفاع المدني تقريراً طوعياً بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي بالتنسيق مع كل الجهات الممثلة فيه وقام بعرضه في المنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث في بالي 2022 وفي الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بهذا الخصوص في نيويورك في مايو 2023. حيث تم عرض إنجازات السودان والفجوات ونقاط الضعف في التنفيذ مع طلب زيادة دعم الدولة في تسريع تنفيذ إطار سنداي كونها من إحدى الدول الأقل نمواً. وكان من ضمن التوصيات المقدمة

أ. تغيير البناء في المدن السودانية من خلال تنفيذ خطوات منها مطابقة خطط بناء المدن وتشييدها بمواصفات السلامة وتوجيه الوحدات الهندسية المتخصصة وتنفيذ إجراءات السلامة والمرونة، والالتزام بذلك في كل المنشآت الحكومية والمدنية والسكنية لتضمن قدرتها على الصمود،

ب. تأهيل وتطوير القدرات البشرية والمجتمعية في التعامل مع المخاطر وتمارين الإخلاء والإجراءات التي تضمن سلامة السكان،

ت. إدخال ثقافة الحد من المخاطر والتصدي له من قبل المجتمع في الوسائط الإعلامية والأكاديمية باعتبار المجتمع هو المستجيب الأول للمخاطر.

ث. إنشاء منظومة إنذار مبكر للمخاطر بالشراكة والتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون وبدء التنفيذ في 2022.

ج. عقد عدة ندوات وورشات عمل ودورات تدريبية لنشر ثقافة بناء قدرة المدن على الصمود.

ح. تنفيذ مشاريع ممولة من دول IGAD من خلال وزارة الري والموارد المائية تهدف إلى التنمية الزراعية والحفاظ على الغطاء النباتي والغابات في دول القرن الأفريقي ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة على مراحل متعددة.

خ. تنفيذ الاتفاقيات والأطر العالمية والإقليمية ومنها استراتيجية الحماية المدنية لوزراء الداخلية العرب وأعمال مكتبي الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث العربي والأفريقي.

وحيث أن البيئة الحضرية هشة وهي الأكثر تعرضاً للمخاطر من فيضانات وجفاف وموجات حر وأوبئة، تقوم الهيئة العامة للأرصاد الجوية بإصدار النشرات والتوقعات الجوية في وقت مناسب لتمكن كل الجهات الوطنية من اتخاذ التدابير اللازمة. كما تقوم بإصدار النشرات اليومية للطقس ونشرات خاصة لوكالات الأنباء وتحديث التوقعات المناخية والمراقبة المستمرة للطقس والمناخ من خلال مشاريع مثل مشروع الإنذار المبكر متعدد الأخطار المنفذ بواسطة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون، ومشروع آخر مع وزارة الري والمجلس القومي للبيئة بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للبيئة هدفه نشر إنذارات تخص فيضانات النيل الأزرق ونهر عطبرة وروافدهما والذي سيبدأ العمل به قريباً. وستساهم الأرصاد الجوية في المشروع من خلال تقديم البيانات اللازمة والتوقعات.

جمهورية الصومال الفيدرالية:

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز على النحو التالي:

- حرصت الصومال على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بشكل متكامل واستباقي بناء على اتجاهات وأنماط الخسائر والأضرار وإدارة العمليات التي تنشئ المخاطر. وبدأت بإعداد استراتيجية وطنية حديثة للحد من مخاطر الكوارث بدعم من مكتب الأمم

المتحدة الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي وأولوياته. ويتم البناء عليها في العمل على تنفيذ البنود الباقية من إطار سنداي على مستوى الجمهورية.

- تم إعداد وثيقة خارطة المشهد السياسي للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وقد أفضت إلى ضرورة تطوير أنظمة الإنذار المبكر في الصومال. وعليه، تم إنشاء نظام الإنذار المبكر متعدد الأخطار والذي كان عبارة عن مشروع ريادي في عام 2020 على المستوى الوطني وكان شغالاً بالفعل. ويتم الآن دعم تشغيله بناء على دراسة الجدوى التي تم وضعها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والتي حددت الفجوات والفرص المتوفرة.
- تم إعداد إطار الإجراءات الاستباقية لتعزيز التأهب للفيضانات في الصومال وتم ربطه بنظام الإنذار المبكر. وكانت هذه السنة هي الأولى التي يتم فيها البدء بنشر الإنذارات بظاهرة النينو (التي تسبب الكثير من الفيضانات) ابتداء من شهري يونيو ويوليو وتم تعيين العتبات لمسببات الفيضانات بشكل مبكر في بداية أكتوبر 2023 وتحديد الوقت اللازم للاستجابة والإجراءات اللازمة بحيث تم الوصول إلى الكثير من الناس المعرضين للخطر في الوقت المناسب، مما أنقذ الأرواح.
- العمل جار على إعداد إطار للإجراءات الاستباقية متعدد الأخطار لتنفيذ التحول من النهج التقليدي إلى نهج تقييم الخطر والحد منه وتخفيف آثارها من خلال التدخل قبل وقوع الخطر.
- تم اختيار الصومال ضمن الدول التي سيتم تنفيذ مبادرة إنذار مبكر للجميع فيها وتم البدء فعلاً بدعم تنفيذها في الشهر الجاري.

جمهورية العراق

قدم ممثل الجمهورية التقدم المحرز في العراق على النحو التالي:

1. تم استحداث تشكيل جديد في وزارة البيئة متمثلاً **بقسم الكوارث وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث** ضمن مديرية التغيرات المناخية في وزارة البيئة التي تم استحداثها كمديرية منذ أبريل 2023 تضم خمسة أقسام ومنها قسم الكوارث.
2. تم إعداد استراتيجية وطنية من قبل وزارة الداخلية وقيادة العمليات المشتركة في وزارة الدفاع وبانتظار المصادقة عليها.
3. تم إعداد الخرائط بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها في مناطق الأهوار في جنوب العراق والمسطحات المائية باستخدام برامج GIS.
4. تم إجراء مشروحات للإنشاءات والمناطق القريبة من مناطق الزلزال بالقرب من سوريا وتركيا ووضع الخطط المناسبة لذلك.
5. تم دعم مشاركة المدن في برنامج جعل المدن قادرة على الصمود 2030 حيث انضمت محافظات بغداد والأنبار والموصل والمثنى وذي قار والديوانية ويتم العمل على تدريب الكوادر في الأقضية المشاركة.
6. تم التركيز على تدريب الكوادر العاملة في الحد من مخاطر الكوارث من خلال الورش والدورات بالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة.
7. تم إعداد أفلام وثائقية خاصة بالجفاف والتصحر في المناطق التي طالها شح المياه وتسببت بأزمات حقيقة.
8. تم اقتراح مشاريع للإنذار المبكر والتأهب للكوارث بالاتفاق مع المنظمات الدولية لإنجازها مستقبلاً.
9. العمل جار على إعداد دليل استرشادي للوقاية من مخاطر الزلازل.
10. تم توفير أجهزة إنذار مبكر للجهات ذات العلاقة وهيئة الأرصاد الجوية وتم تحديث أجهزة الرصد.

11. تم إعداد قاعدة بيانات للخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث في كل المحافظات ووضع الخطط اللازمة لها.

سلطنة عمان:

قدم ممثل سلطنة عمان التقدم المحرز على النحو التالي:

إدراكاً منها بحكم موقعها الجغرافي، قامت السلطنة بوضع الأسس والمنهجيات والأدوات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث مبكراً حيث أسست المنظومة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة عام 1988 ممثلة بالمركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة، وعززت هذه المنظومة بتأسيس المركز الوطني للإنذار المبكر من الأخطار المتعددة عام 2008 ليكون مركزاً متطوراً يقدم خدمات الإنذار المبكر من الأخطار والكوارث التي قد تنتج عن تقلبات الطقس وتغير المناخ كالأعاصير المدارية والأمطار الفيضانية وحالات الضباب والغبار والرياح الشديدة. ومن جهود المنظومة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة:

- تعنى المنظمة بإدارة الحالات الطارئة والكوارث عبر منظومة متكاملة تعمل على الحد من التأثيرات الناجمة عن الحالات الطارئة الاستثنائية من خلال رصد الأخطار والإنذار المبكر عنها والتأهب والجاهزية اللازمة لتحقيق الاستجابة الفورية والفعالة والعمل على استعادة الوضع الاعتيادي وفق خطط تراعي تنظيم وتكامل الجهود والقدرات الوطنية.
- تعمل اللجنة الوطنية عبر المركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة الذي يهدف إلى تحقيق الاستعداد لمواجهة ما تتعرض إليه البلاد من أخطار بشرية أو طبيعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها والحد من آثارها وتكامل الجهود الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية. ويختص المركز بمتابعة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الخطط الخاصة بمواجهة الكوارث والأحداث التي يتم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية ومراجعة ومتابعة وتحديث الخطط لمواجهة الكوارث في مختلف القطاعات، ووضع آليات التنفيذ والتأكد من جاهزية المنظومة الوطنية وتعزيز التكامل لعمليات الاستجابة المشتركة عبر البرامج التدريبية والتمارين العملية والبحوث والدراسات العلمية مع ضمان جاهزية شبكة مراكز عمليات اللجان الفرعية لإدارة الحالات الطارئة بالمحافظات لمواجهة الكوارث والقدرة على العمل في الحالات الطارئة.
- ضمنت اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة الحد من مخاطر الكوارث في الخطة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة والتي عرفت إدارة الحالات الطارئة بأنها "العملية المنهجية التي يتم من خلالها تقييم المخاطر المحتمل التعرض لها والعمل على وضع التدابير والإجراءات والكوارد الكفيلة بالتعامل معها والحد من تأثيرها. وتشمل الحالات الطارئة كافة الحالات الاستثنائية (بغض النظر عن مسبباتها) التي تنجم عنها أضرار بشرية أو مادية تفوق قدرات الجهة المختصة بالتعامل معها وتتطلب مساندة الجهود المؤسسية (الأخرى) لها من خلال حشد وتحريك الموارد والإمكانات اللازمة لاحتوائها والتقليل من أضرارها".
- وضحت الخطة المهام والأدوار المتعلقة بمرحلة الحد من المخاطر لكل الجهات المعنية حيث أكدت على اعتماد منهجية تقييم المخاطر كأساس للتخطيط لإدارة الحالات الطارئة وأن اللجنة الوطنية تعمل على تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من المخاطر والوقاية من تأثيراتها وضمان استمرارية الأعمال في المرافق الحيوية وتعزيز منظومة الرصد والإنذار المبكر وتعزيز الوعي المجتمعي والشراكة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات والإمكانات اللازمة للتعامل الفعال مع الحالات الطارئة عبر نسق وطني ونظام موحد للاستجابة للحالات الطارئة والتعافي منها يعزز التعاون والتكامل بين مختلف الجهات المستجيبة.

وبالنسبة لجهود المركز الوطني للإنذار المبكر من الأخطار المتعددة، فيعتبر المركز من المؤسسات الهامة التي ساهمت في الحد من مخاطر الكوارث وذلك من خلال إنشاء أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة التي تم ربطها بنظام إداري فعال يضمن الاستجابة السريعة من المجتمع وكافة قطاعاته الخاصة والحكومية والعسكرية. ويعمل المركز على مدار اليوم على مراقبة الغلاف الجوي والبحري للسلطنة وحولها وتحليل البيانات الجوية من مصادرها عبر محطات الرصد والأقمار الاصطناعية والرادارات التي تستخدم لفهم الحالة الجوية الحالية وتوقع التغيرات. ويعتمد المركز على النماذج العددية للتنبؤ بالأحوال الجوية المستقبلية، ويتم بث هذه البيانات للمستخدمين كل حسب حاجته لعملياته التشغيلية، ولدى رصد أو توقع حدوث ظروف جوية شديدة تشكل خطورة على الحياة أو الممتلكات يستجيب المركز بتفعيل دليل الإجراءات التشغيلية الاستثنائية المعتمدة لإصدار التقارير والتنبيهات والتحذيرات حول حالة الطقس ويتم إصدار نشرات تفصيلية للمركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة والجهات العسكرية والمرتبطة باللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة مع إعطاء شرح تفصيلي للتأهب وتفعيل خطط التعامل مع الحالات الاستثنائية والطارئة.

ومن المشاريع الوطنية التي تم تنفيذها أو في مرحلة التنفيذ: أ. نظام الإنذارات السريع في البث الخلوي، ب. نظام الإنذارات من الفيضانات وجريات الأودية، ت. نظام تتبع الملوثات، ث. شبكة رادارات حديثة تغطي كل محافظات السلطنة، ج. منظومة ومنتجات أقمار اصطناعية حديثة، ح. تركيب موسع لمحطات الرصد الجوي والبحري، خ. شبكة رادارات لحرية تكشف أمواج البحر وارتفاعها، د. شبكة محطات لقياس مستوى سطح البحر تكشف مخاطر أمواج تسونامي، ذ. نظام متطور للنماذج العددية.

دولة فلسطين:

أكدت نقطة الاتصال الوطنية على أن الخطر الحقيقي الذي تواجهه الدولة هو استمرار ممارسات الاحتلال اليومية التي تخترق القوانين الدولية. ثم أعاد التأكيد على حرص فلسطين على المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021 – 2024، وأحرزت تقدماً في العديد من الإجراءات المطلوبة تحت أولويات العمل الأربع من خلال المشاريع التالية:

1. مشروع تطوير نظام إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين (2018 – 2020)، الذي تم من خلاله تطوير وإقرار مسودة قانون وإطار مؤسسي لنظام إدارة مخاطر الكوارث وهيكلية المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث.
2. مشروع تقييم المخاطر وإدماج القدرة على الصمود في فلسطين (2021– 2023) الممول من قبل البنك الدولي والذي تضمن النشاطات الرئيسية التالية:

- تقييم الأخطار المتعددة وآثارها على السكان والبنية التحتية والمباني، والتعرض وقابلية التضرر وجمعها في نماذج نتج عنها بيانات رقمية وخرائط تحليلية.
- تطوير مبادئ أو دليل إرشادي وإجرائي يحتوي خطوات عملية لتعزيز القدرة على الصمود على المستوى المحلي من خلال فريق تخطيط تعاوني قام بتحديد البرامج وتصميم التدخلات اللازمة.
- صياغة خطط القدرة على الصمود للحكومات المحلية (20 هيئة محلية).
- صياغة معايير القدرة على الصمود للبنية التحتية الحيوية كالمستشفيات والمدارس.
- بناء قدرات المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث.

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2023–2027).
- إعداد حملة وطنية للتوعية العامة للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين.

3. مشروع بناء المنصة الإلكترونية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها (2023–2024)، وتهدف إلى بناء بنك معلومات وطني يختص بكل ما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث والحد منها في دولة فلسطين لاستخدامها من قبل صناع القرار لبناء ورسم الخطط الاستراتيجية اعتماداً على معلومات وبيانات دقيقة ومحدثة بشكل دوري. وفي هذا الإطار، عمل المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث على تطوير وتصميم المنصة الوطنية الإلكترونية الشاملة والتي تضم:

1. الموقع الإلكتروني التعريفي– الإخباري للمركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث: ويشكل هذا الموقع النافذة التعريفية– الإخبارية للمواطن الفلسطيني بالمركز ودوره ونشاطاته وأخباره بالإضافة إلى تقديم فكر إدارة المخاطر والحد منها.
2. الموقع الإلكتروني الخاص بعرض خرائط المخاطر والبيانات التحليلية: من خلال مشروع " إدماج القدرة على الصمود في وحدات الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة "، تم تطوير موقع إلكتروني مختص بعرض نتائج تحليل المخاطر في دولة فلسطين على شكل تقارير وبيانات رقمية وخرائط تفصيلية للمخاطر.
3. النظام الإلكتروني الوطني الشامل لإدارة مخاطر الكوارث: وهو نظام محوسب على مستوى الدولة مستند إلى تطبيق إطار سنداي في إدارة مخاطر الكوارث والمعيار الدولي الأيزو 31000 وإطار الرقابة الداخلية كوزو. وهو نظام محوسب على مستوى الدولة يدار مركزياً من أعلى المستويات في الدولة وبانخراط ومشاركة كافة المؤسسات والهيئات، والفعاليات، والشركاء المحليين، والدوليين (وفق سياسة الدولة)، حيث يتم إسناد كافة المهمات لمختلف الجهات في الدولة من أجل تحقيق أهداف إدارة مخاطر الكوارث على مستوى وطني وبشكل تكاملي. ويتم فحص كفاءة مختلف الجهات الشريكة في تنفيذ مهامها ومسؤوليتها في إطار برنامج إدارة مخاطر الكوارث وفق إطار هيكلي محدد ومتفق عليه وطنياً وفي إطار جداول زمنية متفق عليها مع الشركاء. وثم يتم إسناد كافة المهام التصحيحية التي يتم اكتشافها نتيجة للفحوصات التي تتم على مهام ونشاطات الشركاء إلى الجهات المعنية لتنفيذها فوراً للحفاظ على مستويات معقولة ومقبولة لمخاطر الكوارث وطنياً.

دولة الكويت

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز على النحو التالي:

1. تم تكليف قوة الإطفاء العام بمتابعة تنفيذ إطار سنداي في عام 2017، وتم عمل دراسة لكيفية تنفيذه على المستوى الوطني.
2. بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تم عقد ورشة وطنية عام 2018 تضم كل الجهات الوطنية ذات العلاقة لبناء القدرات حول إطار سنداي ومؤشراته وتنفيذه، وباشرت الدولة بعدها بوضع مصفوفة الأخطار في الكويت ووضع خطط لمعالجتها والتمارين لتقييمها.
3. تم في عام 2022 عقد ورشة تشاورية وطنية حول استعراض منتصف المدة لإطار سنداي بدعم من المكتب وتقديم تقرير وطني طوعي للأمانة العامة للأمم المتحدة.
4. تم إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اطار سنداي بتكليف من معالي وزير الداخلية بحيث تضم 74 عضو وعقدت اللجنة ورشتي عمل تم خلالها اعتماد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث واعتماد تصنيف لها، واعتماد

منهجية علمية لإدارة مخاطر الكوارث في دولة الكويت، واعتماد مصفوفة الاخطار (قائمة بـ65 خطر)، وعمل إجراءات عامة للتعامل مع جميع الكوارث، وتحديد الجهة المسؤولة عن إدارة كل كارثة.

5. تم إنشاء ثلاث لجان وطنية مصغرة: 1) لجنة مصغرة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتي يجري تنقيحها حالياً، 2) لجنة مصغرة للإحصائيات الوطنية الخاصة بمخاطر الكوارث منذ العام 1980 (باستخدام DesInventar) و3) لجنة مختصة ببرنامج جعل المدن قادرة على الصمود 2030.
6. ومن الإجراءات الجارية في الفترة القادمة: عمل تقييم شامل للمخاطر وعمل إحصائية للكوارث منذ العام 1980 وإيجاد واعتماد سبل الإنذار المبكر واقتراح السياسات اللازمة وتعزيز ثقافة المجتمع ونشر الوعي.

دولة ليبيا

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز في ليبيا على النحو التالي:

- في هذا العام تعرضت ليبيا لكارثة كبيرة ناجمة عن انهيار سد مدينة درنة نتيجة عاصفة استوائية ضربت شرق البلاد تضررت جرائها المدينة وراح ضحيتها ما يقارب 10,000 شخص. وانطلاقاً من إيمان الدولة بضرورة المشاركة في المحافل العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، ونظراً لتأثيرات التغيرات المناخية الشديدة والتي سببت الكوارث على مدار الأعوام الأخيرة نتيجة الفيضانات والزلازل والعواصف وموجات الحر والبرد، حرصت ليبيا على المشاركة في هذا الاجتماع لمشاركة التقدم المحرز فيها وبحث الحلول اللازمة للحد من مخاطر الكوارث ووضع برامج عمل إقليمية ومحلية لذلك. وتعمل ليبيا على تحقيق التكامل والتواؤم التام في الاستراتيجية الوطنية ودمج برامج الحد من مخاطر الكوارث مع سياسات التنمية المستدامة. وفق المعايير، تتابع ليبيا تنفيذ إعلان الرباط بكل بنوده.
- وفي ظل تعزيز سبل الشراكة والتعاون بين الأطراف والجهات المعنية بتنفيذ إطار سنداي في دولة ليبيا، قامت بعقد الاجتماعات على مستوى الدولة للوصول إلى آلية أو إنشاء هيكلية تجعل عمل الجهات المعنية ضمن إطار تشاركي تعاوني. ولتحقيق ذلك، تم التواصل مع رئاسة الحكومة الوطنية بأكثر من مقترح. وبعد وقوع كارثة درنة، تم إعادة النظر في ملف الكوارث والأزمات في دولة ليبيا وبدأ الملف يأخذ الأولوية. وتم العمل على وضع أسس وأساسيات لإنشاء استراتيجية وطنية. وكلف رئيس الحكومة الوطنية رئيس المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بإعداد هيكلية أو إدارة خاصة بالكوارث والأزمات وتم دعوة جميع الجهات ذات العلاقة والوقوف على مدى جاهزيتها في التعاون التام لإنشاء جسم وطني يمثل الدولة في الحد من مخاطر الكوارث.
- وفيما يخص تطوير قواعد بيانات وإحصائيات متعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث، فلم تقم ليبيا في السابق بإنشاء قاعدة بيانات وطنية للخسائر نظراً لقلة الكوارث التي واجهتها، حيث تمثل الخطر الوحيد المهدد لها في النزاعات المسلحة. إلا أنه بعد وقوع الكارثة في مدينة درنة، سارعت الحكومة في حث كل الجهات المختصة والمعنية بالإحصاءات على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات لحصر الخسائر البشرية والمادية في البنى التحتية ولا زال العمل جارياً. ويتم التواصل مع الجهات والمنظمات الشريكة للاستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال.
- فيما يخص بالإنذار المبكر، فإن المركز الوطني للأرصاد الجوية هو الجهة المسؤولة عن إصدار النشرات والتحذيرات الخاصة بالطقس لتعذر إنشاء منظومة أو قاعدة بيانات للكوارث، حيث تمت مراسلة الجهات للعمل على إعداد منظومة

وطنية إلا أنه لم يتحقق العمل المشترك على أرض الواقع حتى الآن. وحرصاً من ليبيا على وجود منظومة عربية موحدة للإنذار المبكر يسهل الاطلاع عليها ومشاركتها والوقوف على التكنولوجيات الحديثة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، فإن ليبيا مع توحيد الجهود لتبادل المعرفة والتجارب والخبرات بين الدول العربية والاستفادة من خبرات تلك التي تعرضت للكوارث وما اتخذته من إجراءات قبل وأثناء وبعد وقوع الكارثة. عند تعرض مدينة درنة للكارثة، لم يكن لدى السلطات أية خبرة مسبقة في مجال الفيضانات أو انهيارات السدود وكيفية مجابهتها، لذا تثمن ليبيا كل الجهود المبذولة في مجال تبادل الخبرات مثل هذا الاجتماع.

- وفيما يخص دور الشباب والمرأة في إعداد الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث ونظراً لغياب الوعي المجتمعي، فمن الأهمية بمكان عمل برامج توعوية وتعليمية توضح الأخطار وكيفية التعامل معها والحد من مخاطرها. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، تم عقد ندوات وبرامج تعليمية لزيادة الوعي لدى المجتمع وتعزيز دور المرأة والشباب تم التركيز فيها على الجانب النفسي في مواجهة الخسائر الناجمة عن الكوارث.
- وأشارت نقطة الاتصال إلى أهمية العمل التطوعي في الحد من مخاطر الكوارث والذي برز جلياً في مشاركة المتطوعين من كل مدن ليبيا للاستجابة لكارثة مدينة درنة وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة. وحيث أن هذا التطوع لم يكن منظماً، فعمدت ليبيا إلى بناء القدرات المحلية في المجال التطوعي والسعي لوضع استراتيجية وطنية خاصة بالتأهب للحظات الأولى لوقوع الكارثة بغرض تقديم المساعدات للمتضررين بفعالية.
- وتدعم ليبيا القرارات المستندة إلى العلوم والتكنولوجيا وتطلب من الجهات البحثية العلمية والأكاديمية دعم الدولة في اتخاذ كل التدابير اللازمة للحد من مخاطر الكوارث.
- وبمبادة من الحكومة الليبية لتشجيع الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، فقد قررت الدولة التركيز مستقبلاً على إعادة البناء بشكل أفضل وتحت معايير تعزيز القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد شكل رئيس الوزراء لجنة من الخبراء والمهندسين المختصين في البنى التحتية والتخطيط العمراني تحت مسمى "لجنة إعادة إعمار درنة" ليتم إعادة الإعمار في درنة وفق معايير دولية خاصة لتكون مدينة مرنة مستقبلاً.

جمهورية مصر العربية

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز على النحو التالي:

سلمت مصر تقريراً حول كل جهورها في مجال الحد من مخاطر الكوارث إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث خلال مؤتمر دبي الماضي. قامت الجمهورية بما يلي:

1. إصدار التشريعات الخاصة بإدارة الأزمات والكوارث على مستوى الدولة وتم تكليف قطاع الأزمات والكوارث ليكون أمانة تتولاها نقطة الاتصال الوطنية على مستوى نائب وزير.
2. تم إعداد خطط لـ27 مديرية ومحافظة من خطط المخاطر أو إدارة الأزمات أو المنظومة.
3. تم تدريب الموظفين في المؤسسات والوزارات على كافة تلك الخطط المؤسسية إما على المستوى المحلي أو بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (الإقليمي للدول العربية).

4. تم إدخال مواضيع الأزمات والكوارث والتعامل معها في المناهج والتدريب العملي المتكامل عليها بالتعاون مع القوات المسلحة والجهات الوطنية ذات العلاقة (مشروع صقر).
5. العمل على تطوير الخطط التنفيذية للدولة والبنية التحتية وأعدت مصر مشروعاً اقتصادياً تنهض به الدولة كاملة تمثل في الآتي:
   - مشروع السكن الآمن عبر هدم العشوائيات في 38 منطقة عشوائية ذات بؤر شديدة الخطورة.
   - المشروع القومي للطرق من خلال إقامة أكثر من 6000 كم من الطرق.
   - مشروع الحماية من أخطار السيول: وتم مراجعة المشروع في أعقاب مؤتمر الأطراف 27.
   - مشروع "حياة كريمة" الرئاسي الذي يضع سكان الأرياف في الأولوية من خلال تطوير 122 قرية في المرحلة الأولى وجاري استكمال العمل في قرى أخرى.
   - مشروع المبادرة الصحية الذي استطاعت مصر من خلاله القضاء على فيروس سي تماماً، ويمكن نقل هذه الخبرة إلى بقية الدول.
   - التوسع في استغلال الطاقة النظيفة (بدءاً بالعمل في 4 محافظات ويجري العمل في باقي المحافظات).
6. حصلت مدينة شرم الشيخ على شهادة "مركز للمرونة" ويتم العمل مع 8 محافظات أخرى لتعزيز قدراتها على الصمود.
7. إنشاء 8 منظومات متكاملة للإنذار المبكر والتكامل فيها بينها عبر مركز أزمات رئاسة الوزراء.
8. إنشاء الشبكة الوطنية للطوارئ والسلامة العامة على مستوى الجمهورية وإنشاء منظومة السيطرة على الطرق لكي لا يحصل التكدس حال وقوع الأزمات.

المملكة المغربية

قدم ممثل المملكة التقدم المحرز على النحو التالي:

كان زلزال مدينة الحسينية في مارس 2004 نقطة تحول دفعت المملكة إلى الاستثمار في تعزيز القدرات على الرصد والتنبؤ بالأخطار للاستجابة بشكل استباقي لها من خلال تبني نظرة استشرافية مندمجة تتسم بفعاليتها وقلة تكلفتها تركو على الملاحظة والرصد واليقظة والإنذار والتحسيس والوقاية وإدماج ذلك في البرامج التنموية للمملكة. وعملت المملكة على:

1. إرساء حوكمة مؤسساتها في الحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز الموارد البشرية والمادية لها واستحداث مركز لليقظة والتنسيق سنة 2008 ينسق إدارة الأزمات من أجل تدخل ميداني محكم ومنظم وإحداث صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية سنة 2009.
2. تم اعتماد برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية عام 2016 والذي مكن من تمويل 325 مشروعاً وقائياً بقيمة 461 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق منذ 2015.
3. إدراكاً منها بأهمية البحث العلمي والتكنولوجيا كوسيلة فعالة للحد من مخاطر الكوارث، تستثمر المملكة في التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بأنظمة الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر كونها جزءاً من أولوياتها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تمكن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية خلال الفترة 2015-2023 من تمويل 50 مشروعاً لإنشاء أنظمة الرصد والتنبؤ والإنذار ومنها مشروع النظام المندمج لدعم إدارة مخاطر الفيضانات ومشروع تقوية الرصد الجوي وإنشار نظام التنبؤ

بالظواهر الجوية. ولدى المملكة منظومة حديثة للرصد الزلزالي مكونة من 42 محطة للرصد. ولتعزيز التنبؤ بالأخطار الجوية، تعززت المملكة بحاسوب عملاق للرصد الجوي ودراسة التغيرات المناخية قادر على تنفيذ مليار عملية في الثانية.

4. لتعزيز التنسيق، تم إنشاء مديرية عام 2020 في وزارة الداخلية تتولى إدارة السياسة الحكومية الخاصة بإدارة المخاطر الطبيعية تضم مركزاً وطنياً للتنبؤ بالمخاطر أنيطت به مهمة إخطار المتدخلين المحليين بشكل استباقي بخصوص مخاطر الفيضانات والغمر البحري وتضم مرصداً وطنياً للمخاطر مكلف بتجميع وتحليل وتشارك المعطيات المتعلقة بالمخاطر.
5. تم وضع أربعة دلائل عمل تشمل كل مراحل إدارة مخاطر الكوارث ووضع وتنفيذ برامج تدريبية للجهات الفاعلة على المستوى المركزي والمحلي.
6. تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2020-2030، ولتسريع تنفيذها، تم وضع خطة عمل ذات الأولوية 2021-2023 لها وخطة عمل شاملة 2021-2026.

قدم ممثل المديرية العامة للأرصاد الجوية المداخلة التالية:

1. عملت المديرية على تحسين التوقعات والإنذار المبكر وطنياً ومحلياً بعد أن مر نظام التحذير من الظواهر القصوى عدة مراحل آخرها تشكيل فريق اليقظة على الصعيد الإقليمي (75 إقليم) وعلى الصعيد المحلي (1507 جماعة ترابية).
2. زودت المديرية السلطات المركزية والمحلية خريطة اليقظة كوسيلة لتوقع الظواهر القصوى وكإعلان مبكر مدقق في طريقة استباق وإدارة الكوارث الناجمة عن الظواهر المناخية والطبيعية استناداً على مبدأ مزدوج متمثل في الترقب والتفاعل واعتباراً للبعد الجهوي والمحلي للتدبير. وتم إعداد خريطة اليقظة على السواحل المغربية والمجزأة إلى 27 منطقة بحرية وهذه الخرائط متاحة في منصة الكترونية خاصة باليقظة تمت معايرتها على أربعة مستويات بأربعة ألوان تحذيرية حسب العتبات الخاصة بكل عنصر مناخي ولكل فترة زمنية (من اللون الأصفر الذي لا يستدعي رد الفعل إلى اللون الأحمر الذي يدل على الخطورة القصوى ويستدعي تزويد المعلومات العاجلة والاحترازية إلى السكان وتنبيههم).
3. ولإنجاز التوقعات والإنذار المبكر، عملت المديرية عبر شراكات مع السلطات المركزية والمحلية على مشاريع تركيب وتشغيل شبكة الرصد الأرضي والعلوي بمحطات آلية والاستشعار عن بعد ورادارات جوية وبحرية وشبكة رصد الصواعق وحواسب عملاقة.
4. وفي إطار تطوير الخبرات، تعمل المديرية على تفعيل الشراكة مع مديريات قطاعية أخرى لتطوير نماذج عددية وتوقعية باقترانها مع النماذج الخاصة بحرائق الغابات وفيضانات الأودية والسدود.
5. على الصعيد التنظيمي، فإن المديريات الجهوية الست التابعة للمديرية العامة تعمل على تحسين دقة التوقعات والإنذار المبكر مع المركز الوطني للتنبؤات الجوية مع تأطير السلطات الجهوية والمحلية في تتبع الحالات القصوى من خلال المشاركة الفعلية والتنسيق في خلايا الرصد والقيادة ومن خلال تقديم إحاطات للمركز الوطني لتوقع المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالمناطق المعرضة للمخاطر وإرسال رسالات نصية للمجتمعات. وتعمل المديرية العامة على إرسال إنذارات إلى أصحاب المصلحة على المستويين المركزي والمحلي.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

عرضت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز على النحو التالي:

فيما يخص التدابير المؤسسية والقانونية للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، فهي تشمل:

- مرسوم عدد 17 لسنة 2002 يتعلق بإنشاء لجنة وزارية لحالات الطوارئ برئاسة رئيس الوزراء،
- الخلية الدائمة للتنسيق ومراقبة حالات الطوارئ المنشأة بموجب الأمر المشترك رقم MIPT/20020431
- الصندوق الوطني للعمل الإنساني المنشأ بموجب المرسوم رقم 042-2002/م الصادر في 5 يونيو 2002؛
- على المستوى الجهوي، يتولى تنسيق الوقاية والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الولاة (والي) وفق مرسوم عدد 17 لسنة 2002
- إنشاء المندوبية العامة للأمن المدني وإدارة الأزمات (DGSCGC) بموجب مرسوم رقم 2021 و181-2021/م/ميديك؛
- إنشاء مركز المراقبة التشغيلية والإنذار وإدارة الأزمات (COVACC) بموجب المرسوم رقم 181-2021/PM/MIDEC.
- إنشاء إطار وطني للخدمات المناخية في موريتانيا من قبل المكتب الوطني للمناخ والذي يهدف إلى التمكن من تنفيذ نهج عالمي ومتكامل ذو بعد موجه نحو النتائج.

عرضت نقطة الاتصال الوطنية أيضاً المهمة الرئيسية للجنة المشتركة بين الوزارات للحد من مخاطر الكوارث المتمثلة في تحليل المعلومات المتعلقة بحالة الكوارث واتخاذ القرارات المتعلقة بتعبئة الموارد واستخدامها. وتقع رئاسة هذه اللجنة على مستوى عال، وهو رئيس مجلس الوزراء، وبعضوية الوزراء المعنيين. كما عرضت هيكلية اللجنة المشتركة بين الوزارات لحالات الطوارئ.

فيما يخص التحديات والثغرات، عرضت نقطة الاتصال النقاط التالية:

- على المستوى المؤسسي، تتم رئاسة اللجنة المشتركة بين الوزارات لحالات الطوارئ على مستوى عالٍ (رئيس الوزراء) ولكن هذه اللجنة وتنوعاتها الفنية لا تدمج جميع الوزارات الرئيسية ذات المسؤولية القطاعية في هذا المجال.
- إن آلية التنسيق بين المؤسسات ليست فعالة بما فيه الكفاية وتمثل تداخلات في أدوار ومسؤوليات السلطات المعنية.
- يجب قبل كل شيء أن يتم تحديد عملية إعلان حالة الكارثة مصحوبة باستراتيجية اتصال.
- لم يتم إعداد الخطة الوطنيةORSEC لعام 2019 حيث هناك افتقار لمجموعة من خطط الطوارئ القطاعية والإقليمية والمتعددة الأخطار.
- افتقار التكامل المفاهيمي للحد من مخاطر الكوارث في معظم استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني والمحلي.

ومن التوصيات التي عرضتها نقطة الاتصال استكمال النظام القانوني والتشغيلي للحد من مخاطر الكوارث مع جميع الأدوات المفقودة مثل:

- إعداد واعتماد قانون بشأن أوامر وقرارات الحد من مخاطر الكوارث،
- تحديث الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة العمل الوطنية،

- تحديث خطة ORSEC لعام 2019، إذا كانت تضع أسس الآليات المؤسسية والتشغيلية، وإضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل اللجنة المشتركة بين الوزارات لحالات الطوارئ، وقبل كل شيء، اعتمادها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- إنشاء صندوق طوارئ وطني ومخزونات أمان.
- بناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي.
- إنشاء وتعزيز نظام المعلومات والإنذار المبكر.

الجمهورية اليمنية

قدمت نقطة الاتصال الوطنية التقدم المحرز على النحو التالي:

من أقدم الكوارث التي وقعت في اليمن تهدم سد مأرب الذي سبب دماراً كبيراً وأدى إلى نزوح 50,000 مواطن إلى دول مجاورة. ومن آخر الأخطار التي عصفت باليمن إعصار تيج الذي وقع خلال الأسابيع الماضية والذي كشف عن الضعف في البنية التحتية والخدمات الأساسية ومحدودية قدرات الاستجابة والتعافي وضعف المؤسسات والضعف المجتمعي والفقر الذي خلفته الحرب. كما كشف عن الحاجة الملحة للمساعدات اللازمة لتمكين اليمن من مواجهة هذه الأحداث ومنع تحولها إلى كوارث. وقد كان لتوفر الإنذار المبكر دور كبير في تقليل الخسائر رغم محدودية إمكاناته.

يلتزم اليمن بتنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والتزم بتقديم تقرير طوعي حول استعراض منتصف المدة، فضلاً عن الالتزام بتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2021–2024. ولا زال التنفيذ متعثراً بحكم الوضع الحالي في البلاد ونظراً لشح الموارد المالية المتوفرة التي تفتقر إدارة مخاطر الكوارث لها سواء من الميزانية الوطنية أو من خلال الشركاء وذلك في ضوء إعطاء الأولوية لتوجيه الموارد للاستجابة الإنسانية والإغاثية. مع ذلك، تمكنت اليمن من إنجاز ما يلي:

1. تم تنفيذ تدريب وطني لفريق متكامل من كل الوزارات والقطاعات على نظام احتساب خسائر الكوارث DesInventar ويجري العمل عليه.
2. يتم تنفيذ مشروع بناء القدرات الوطنية في معرفة المخاطر وتعزيز حوكمتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (الإقليمي للدول العربية). ويهدف إلى تغطية الفجوة في البنية التحتية المؤسسية والتشريعية وتعزيز النهج المتكامل للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ونأمل الخروج باستراتيجية وطنية وآلية تنسيق وطنية للحد من مخاطر الكوارث.

وشددت نقطة الاتصال اليمنية على حاجة اليمن للدعم لتعزيز قدرتها على الصمود وجددت الدعوة للشركاء العاملين في اليمن وخاصة وكالات الأمم المتحدة إلى تلبية متطلبات الحد من مخاطر الكوارث. وتوجهت بالدعوة إلى صندوق المناخ الأخضر والانخراط في هذا الدعم وتغيير نهجه الحالي في تمويل الأعمال الإغاثية إلى تمويل برامج الحد من مخاطر الكوارث، خاصة وأن الاستثمار في هذا المجال لا زال معدوماً.

وعبرت عن حاجة اليمن حالياً إلى تعزيز الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر متعددة الأخطار وربطها بعناصرها الأربعة ودعم قدرات الدفاع المدني اليمني ودعم برنامج تقييم الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث وبناء قواعد بيانات وطنية وتطوير الاستراتيجيات المحلية للحد من مخاطر الكوارث ودعم تنفيذها.

الملحق 2

عروض مجموعات أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2022–2024 / إعلان الرباط

دعا **رئيس الجلسة السيد محمد جريفة** أصحاب المصلحة إلى تقديم مداخلاتهم على النحو التالي:

المجموعة العربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحد من مخاطر الكوارث

قدمت **الدكتورة جين ديكونها، رئيسة المجموعة**، التقدم المحرز على النحو التالي:

1. تكمن أولويات عمل المجموعة في معالجة النقص في البيانات الحساسة للجندر في مجال الحد من مخاطر الكوارث والمناخ من خلال جمع البيانات وبناء قاعدة بيانات حساسة للجندر، فضلاً عن تشجيع مشاركة وقيادة المرأة في صنع القرارات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وتطوير قدرات المؤسسات والحكومات في إدماج قضايا الجندر وإشراك المرأة في وضع السياسات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وتنفيذها.
2. ساهمت المجموعة في صياغة الفصل الرابع من تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث وتم عرض الفصل خلال المنتدى العربي الإقليمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث وتم تقديم البيان الطوعي 2021–2024 كما تم تنظيم جلسة خاصة حول قدرة المرأة على الصمود في وجه الكوارث وتغير المناخ. وتم تضمين توصيات الجلسة في إعلان الرباط.
3. تم القيام بدراسة بحثية حول النزوح جراء تغير المناخ ووجهات النظر حول قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستكون هذه الدراسة بمثابة أساس لبناء قاعدة البيانات الحساسة للجندر. وشاركت المجموعة في حفل إطلاق هذه الدراسة. ويتم العمل على دراسة أكثر شمولاً مع ربطها ببناء السلام.
4. في مارس/آذار الماضي، تم تنظيم جلسة بالتعاون مع جامعة الدول العربية حول تعزيز الزراعة الذكية مناخياً لتمكين المرأة وبناء مرونة المرأة للنزوح الناجم عن تغير المناخ.
5. نظمت المجموعة اجتماعها التشاوري الخامس في 27 يوليو 2022 للتباحث حول مساهمات الشركاء في عملية استعراض منتصف المدة لإطار سنداي والتخطيط للأنشطة اللازم تنفيذها في 2023.
6. تم وضع الصيغة النهائية ونشر الدراسة البحثية التي أجراها المجلس العربي للمياه وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن" :الهجرة المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمناخ في الأردن والسودان: بناء قدرة المرأة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة مخاطر المناخ والهجرة من أجل البقاء في إطار التنمية المستدامة". وتم إطلاق الدراسة في نوفمبر 2023.
7. يتم إعداد مذكرة مفاهيمية لدورة تدريبية لمواصلة دعم تنمية القدرات بشأن: العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والهجرة من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "تعكس أولويات فئات مختلفة من النساء، وخاصة في سياق الهجرة".

ومن الأنشطة التي تخطط المجموعة لتنفيذها في عام 2024:

8. نشر دراسة حول: تحليل السياسات المناخية وتطوير أدوات التعميم من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (دراسة حالة الأردن).
9. تطوير أول دليل تدريبي حول: تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي تتناول الروابط بين المناخ والهجرة والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المجلس العربي للمياه).

10. تنظيم حدث جانبي مشترك (بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس العربي للمياه) حول النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في ظل تأثيرات تغير المناخ، خلال معرض (EXPO-Qatar)) المتوقع في مارس 2024.

المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث:

قدم **الدكتور شادي عبد الله، رئيس المجموعة**، التقدم المحرز على النحو التالي:

1. تم عقد المؤتمر الإقليمي العربي الأفريقي الأول حول مواءمة العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث (اكتوبر 2023، تونس). وضم المؤتمر جلسة افتتاحية و3 جلسات عامة و6 جلسات مواضيعية تناولت عدة مواضيع منها واقع العلوم والتكنولوجيا والذكاء الصناعي والاستشعار عن بعد والتغير المناخي والانذار المبكر والمدن المرنة والمعرفة الاصلية. وعقد اجتماع مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على هامش المؤتمر تم فيه بحث إعادة تفعيل دور المجموعات العلمية للعلوم والتكنولوجيا في المناطق على الصعيد العالمي واقتراح تبني بعض الادوات التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والعمل على تطبيقها في الدول العربية، فضلاً عن مساعدة بعض الدول العربية في تقييم المخاطر وتفعيل الغرفة الجغرافية العربية المشتركة والانذار المبكر والعمل المبكر وتفعيل توصيات المؤتمر. وأثنت الممثلة الخاصة للأمين العام على جهود المجموعة وأوصت بالتعاون مع المجموعة الأفريقية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا في مجالات مختلفة.
2. تم وضع اللمسات الأخيرة على برنامج الماجستير في الحد من مخاطر الكوارث (منهج دراسي)
3. وضع خارطة طريق تهدف إلى تعزيز الدور المستقبلي للعلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.
4. تصميم وتنفيذ خطة استراتيجية للاستثمار في العلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث.
5. تم عمل تقييمات مبدئية لحريق مدينة طبرقة (تونس) في يوليو 2023 وتقييم مخاطر السيول في وادي موسى (الأردن) وآثار عاصفة دانيال في درنة (ليبيا)
6. نشر المعرفة بالحد من مخاطر الكوارث وزيادة الوعي والمساهمة في تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث RAR وتقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث GAR.
7. العمل على إنشاء منصة عربية للإنذار المبكر وإطلاقها في المنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث (الكويت، أكتوبر 2024).
8. العمل على إنشاء غرفة جغرافية مكانية لتعزيز الحلول المتكاملة للحد من مخاطر الكوارث
9. العمل على إنشاء مرافق مثل المتحف معارض لنشر المعرفة بالحد من مخاطر الكوارث ورفع مستوى الوعي بين المواطنين.

المجموعة العربية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث

قدم **الدكتور محمد فتوحي، ممثل المجموعة**، التقدم المحرز على النحو التالي:

1. نظمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" ممثلةً عن المجموعة بالتعاون والشراكة مع جامعة الدول العربية حدث جانبي خلال المنتدى الإقليمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث (الرباط، نوفمبر 2021)، بعنوان :مخاطر المناخ والتنقل

البشري الناجم عن الكوارث في المنطقة العربية: التحديات والفرص . وأوصت فيها جامعة الدول العربية بالحاجة إلى نهج منظم لسد فجوة بيانات ومعلومات التنقل البشرى المتزايد في منطقتنا العربية لتمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات للتعامل مع هذا التحدي.

2. استجابة لتلك التوصية، وتنفيذا لقرار الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث (الرباط، يونيو 2023)، تقوم "رائد" بإعداد دراسة مسحية لاستراتيجيات وسياسات التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ في المنطقة العربية ومدى مراعاتها للتنقل البشري الناجم عن الكوارث وتغير المناخ. ولإتمام الدراسة والحرص على اتباع النهج التشاركي، تم إعداد استبيان من أجل التعرف على الجهود الوطنية في مجال الدراسة واحتياجات الدول ليتم مشاركته من قبل الدكتورة ماجدة غنيم خلال هذا الاجتماع.

3. قامت المجموعة بالتحضير لمؤتمر الأطراف 28 في دبي والمشاركة فيه من خلال:

- تنظيم والمشاركة فى حوالى 50 فعالية وحوار بشان التغيرات المناخية فى 11 دول عربية.
- تنظيم عدد 3 حوار إقليمي بمشاركة ممثلي الجهات الفاعلة مع دعوة نقاط الإتصال الوطنية لتغير المناخ والحد من الكوارث
- تنفيذ عدد كبير من الأنشطة التوعوية خاصة تلك التى تستهدف المرأة والشباب والإعلام
- التنسيق مع مجموعة المفاوضين العرب بشأن المناخ / جامعة الدول العربية
- إصدار بيانات وطنية تتضمن رسائل إلى القمة ثم بيان إقليمي عن المجتمع المدني العربي.
- تنظيم عدد من الأحداث الجانبية.

4. فى إبريل 2023 تم انتخاب ممثلة الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" كممثل إقليمي لدول شمال أفريقيا وغرب آسيا فى المجلس العالمي للشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث GNDR. وتستمر عضوية معظم أعضاء المجموعة فى المجموعة الإستشارية الإقليمية لدول شمال أفريقيا وغرب آسيا في الشبكة العالمية. وعقد اجتماع للمجموعة الإستشارية الإقليمية فى سبتمبر 2023 لمناقشة مشاركة منظمات المجتمع المدنى العربى فى القمة العالمية للشبكة العالمية للحد من الكوارث والمقرر عقدها فى نيروبى – كينيا فى الفترة من 20 إلى 22 فبراير 2024.

5. ومن أمثلة الأنشطة التي قامت بها الجمعيات العضوة في المجموعة:

- الأردن– جمعية أصدقاء التراث الأردنية: المشاركة في اجتماع اللجنة الوطنية الأردنية اعضاء الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني الأردنية لمناقشة كيف يمكن للمجتمعات المحلية ادارة مخاطر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود
- تونس – جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة ببنزرت: تنظيم ورشة عمل حول مخاطر الجفاف في تونس وتاثيراتها البيئية والاقتصاية والاجتماعية وضرورة وضع استراتجية لترشيد استهلاك المياه السطحية والجوفية والمشاركة في ورشة عمل لمتابعة إعداد الدراسة المتعلقة بالإطار التشريعي والمؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث.
- الكويت – جمعية البيئة الكويتية: قامت بتأسيس واشهار الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارىء ونظمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة فعاليات اليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث (13 أكتوبر 2023) تحت شعار (مكافحة عدم

المساواة من أجل مستقبل قادر على الصمود) بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي. وشارك فيها حوالى 200 مشارك يمثلون 20 جهة حكومية ومنظمة مدنية.

- اليمن – مؤسسة إبداع للبيئة والتنمية المستدامة: نظمت الورشة التدريبية لموظفي السلطة المحلية وضباط الأمن حول ممارسات حل النزاع في محافظة أبين في 2021 وورشة عمل بعنوان "تعزيز المشاركة المجتمعية في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مديرتي زنجبار ومودية في 2021.

المجموعة العربية الرئيسية للأطفال والشباب للحد من مخاطر الكوارث

قدم **السيد طلال أحمد، رئيس المجموعة، والسيد هيثم اليماني، نائب رئيس المجموعة**، التقدم المحرز على النحو التالي:

تركز المجموعة على دعم الشباب والأطفال وبناء قدراتهم وتعزيز فهم المخاطر وإدارتها وتم التركيز على بناء قدرات وتمكين قبادات الشباب والأطفال داخل المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات وفتح قنوات التواصل بينهم وبين صناع القرار والمنظمات العاملة في الحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا الصدد، تبنى "المنتدى المصري للتنمية المستدامة" إنشاء منتديات وطنية مماثلة في العديد من الدول العربية في "الجمهورية اللبنانية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة العراق" والتي تمكنوا من تشكيل منتديات وطنية مماثلة. وهدفها توطين أهداف التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث والأزمات. وتم بالفعل اعتماد الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية.

وقامت المجموعة بما يلي:

1. تمكين الشباب والأطفال من قيادة الحملات والمبادرات مثل مبادرة "اتحضر للأخضر" في أعقاب الجائحة ويتم فيها رفع الوعي وبناء قدرات الناس المتأثرة بالجائحة وكيفية التخلص الآمن من مخلفات الإجراءات العلاجية للجائحة.
2. إطلاق مبادرة تحت رعاية وزارة البيئة المصرية وتعميمها على المنتديات في الدول الأخرى وهي معنية بالتخلص الآمن من البلاستيك حيث أن كل المخلفات لها عوائق في المصارف وشبكات المياه مما يزيد من آثار السيول والأمطار.
3. العمل مع الجامعات والمراكز البحثية والطلبة من خلال ورش عمل حول الحد من مخاطر الكوارث. كما تم العمل مع الأطفال في المدارس في هذا المجال.
4. العمل على توسيع تمثيل الشباب والأطفال في المجموعة العربية الرئيسية، وتم إطلاق دعوة على الانترنت للانضمام مع توضيح الشروط المرجعية للمجموعة وأهدافها. وخلال الفترة الماضية انضم 69 عضواً من مختلف الدول العربية (65% من الإناث ومعظمهم من الطلبة، منهم طلبة في المرحلة المتوسطة ومنهم في الدراسات العليا). ومن خلال النقاشات داخل المجموعة، تمت التوصية بعمل منصة تعريفية لرفع الوعي بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات من خلال تنشيط قنوات التواصل الاجتماعي.
5. تنظيم برنامج بناء قدرات الشباب والنساء والفتيات في مجال العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع مشروع Ms. Leader.

6. عقد ندوة افتراضية بمناسبة يوم الشباب العالمي وبالتعاون مع شبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة بعنوان "الشباب العربي – بين التحديات والفرص"
7. تصميم بروشورات تثقيفية لمحتوى حقيبة الطوارئ، والإجراءات الأولية في حالة الفيضانات والكوارث بهدف الوقاية وحفظ الأرواح وسبل العيش، وتصميم مواد توعوية لنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التوعية بمخاطر الكوارث.
8. المشاركة في ندوة نظمها مكتب اليونسكو لدول الخليج واليمن في نوفمبر 2023 بمناسبة اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث حول "القدرة على التكيف والصمود في مواجهة الكوارث في اليمن"

ومن التحديات التي تم عرضها: 1) تداعيات تأثيرات جائحة القرن (كوفيد 19) التي زادت من ضعف توفير الدعم المناسب لبناء قدرات الاطفال والشباب خاصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ 2) تاثيرات الصراعات والحروب لا سيما العمليات الارهابية وذلك في عدد من دول المنطقة مما يؤدي الى اعادة ترتيب الحكومات لأولوياتها؛ 3) ضعف فرص التمويل والشراكة بين الجهات المعنية بالشكل الذي اثر على توفير برامج تمويلية داعمة لبناء قدرات الاطفال والشباب في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ 4) الحاجة إلى تطوير منظمات المجتمع المدني لاستراتيجياتها بحيث تجذب الشباب والأطفال وتسعى لبناء قدراتهم؛ 5) زيادة نسبة البطالة بين فئات الشباب نتيجة للتحولات الدولية والإقليمية التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية؛ 6) الحاجة إلى تطوير وتبسيط مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وآلية دمجها مع المفاهيم المناخية داخل المناهج التعليمية وكذلك الانشطة اللاصفية.

ومن الفرص المحتملة التي عرضتها المجموعة: 1) الاستفادة من امكانية التشبيك من اجل إطلاق المنصات التوعوية الشبابية لمزيد من الترويج والتوعية بمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإطلاق الدعوات للمشاركة في انشطة اقليمية معنية بالحد من مخاطر الكوارث؛ 2) استغلال حرص الارادة السياسية على مستوى منطقتنا العربية في إطار سعيها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والعمل بشكل فعال لإعطاء الأولوية للاطفال وللشباب ورفع قدراتهم في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ 3) تعظيم الاستفادة من الانشطة الاقليمية بغرض مزيد من تنفيذ وتيسير برامج توعوية في مجال الحد من مخاطر الكوارث للشباب والاطفال.

تحالف القطاع الخاص من أجل المجتمعات المقاومة للكوارث

ثم عرض **السيد حسام الجمل، الرئيس المشارك للتحالف الوطني للقطاع الخاص ARISE في جمهورية مصر العربية**، التقدم المحرز على النحو التالي:

إن الشبكة متنامية تضم أكثر من 40 عضوًا، وعضويتها مفتوحة لكل شركات القطاع الخاص في مصر الملتزمة بالحد من مخاطر الكوارث. وتهدف المجموعة إلى توفير منصة لشركات القطاع الخاص لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والدعوة إلى السياسات واللوائح التي تدعم مشاركة القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن بناء الشراكات بين القطاع الخاص والحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث.

1. شاركت المجموعة في إنشاء لجنة عقارية بمبادرة من شبكة تحالف الخاص في الإمارات لجمع خبراء الصناعة العقارية بغرض دعم وتسهيل تطوير أداة ومعايير للعقارات لتصبح قادرة على الصمود.
2. عقدت المجموعة اجتماعًا للتوعية بالحد من مخاطر الكوارث مع كل من لجنة الزراعة والري بجمعية الزراعة والري ومستشار وزير الزراعة ورئيس مركز المعلومات المناخية لرفع وعي الشركات الزراعية بالحد من مخاطر الكوارث.
3. قامت المجموعة، بالتعاون مع جمعية الأعمال المصرية، بتطوير سلسلة من الأحداث وإعلانات الخدمة العامة ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث ويتم بثها حالياً.
4. تعمل المجموعة على تطوير مجموعة أدوات للحد من مخاطر الكوارث للشركات المصرية، والتي توفر إرشادات حول كيفية تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها وإدارتها.
5. تشجع المجموعة على تنفيذ نهج أصحاب المصلحة المتعددين بين الشركات المصرية والسلطات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع مختلفة للحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك: تطوير حل توقعات الطقس فائق الدقة القائم على الذكاء الاصطناعي لخدمة مصر والدول النامية بالتعاون بين جامعة النيل وGMA وIKEN ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وإعداد مشروع الزراعة الدقيقة (تجربة مضبوطة) لتسليط الضوء على أهمية الري والتسميد الاستباقي الذكي استجابة للتغيرات المناخية.

وبالنهاية، سلط رئيس المجموعة الضوء على بعض أهم الشركات في مصر التي تنفذ تدابير للحد من مخاطر الكوارث وأبرز جهودها ومنها: نستله وفودافون وبيبسي والبنك التجاري الدولي وشركة الاسمنت المصرية واتصالات مصر واوراسكوم والمقاولين العرب وراية القابضة وسيمنز.

قدم **السيد محمود برعي، الرئيس المشترك لتحالف القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة (UAE ARISE) وعضو التحالف العالمي للقطاع الخاص**، من خلال عرض مصور بالفيديو، نبذة عن إنشاء تحالف القطاع الخاص ARISE في الإمارات العربية المتحدة عام 2020 لتركز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات المراعية للمخاطر والبنية التحتية المرنة والصحة بالتعاون مع الجهات الحكومة المعنية وبشكل رئيسي، شرطة دبي والمجلس التنفيذي.

بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تم التركيز على عدة أنشطة تجمع الشركات والحكومات والجهات التمويلية لبحث كيفية جعل الإمارات أكثر مرونة ومستدامة في قطاع الأعمال. وتم العمل مع قطاع الصحة في رأس الخيمة من خلال مشروع إعادة التأهيل بعد جائحة كوفيد-19 لتمكين الأشخاص المصابين أو المتعافين من تلقي النصح وتم تطوير منصة الكترونية لذلك استفاد منها الناس في المنطقة وخارجها. بالنسبة للاستثمارات المراعية للمخاطر، تم عقد حوار رفيع المستوى حول التعاون الدولي لزيادة تمويل الحد من مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل وذلك في جناح الأمم المتحدة في اكسبو دبي 2020. ومن أهم المشاريع التي بدأ العمل بها مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث هو تطوير أداة لمرونة القطاع العقاري (والذي يشكل 15% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي و10% لإمارة أبو ظبي). وهي أداة بدأ طويرها في الإمارات العربية المتحدة ولكن تم تشكيل لجنة من القطاع العقاري في مصر والإمارات والولايات المتحدة المريكية وكندا وجورجيا والمملكة المتحدة وعقد

عدة مشاورات معها لإنهاء تطوير الأداة والتي يتم تجربتها في الإمارات حالياً. ويتم التخطيط لإنشاء منصة رقمية لدعم تنفيذ هذه الأداة والتي نأمل تعميمها على مستوى العالم. ويتم التخطيط للعمل مع Aldar الآن على مسرع المرونة والمتعلق بالتكنولوجيا والشركات الناشئة بحيث تتم دعوة العاملين من قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة في مجال تعزيز المرونة لدعمهم من خلال استضافتهم في مكاتب في الإمارات لتجربة برامجهم ودعمها. كما تم العمل في مجال بناء القدرات وإطلاق برنامج التطوير المهني لدبلوم المرونة في الجامعة الأمريكية في دبي بالشراكة مع شرطة دبي وتم تدريب ثلاث مجموعات حتى الآن من المديريات والمؤسسات المحلية منذ 2022. وأخيراً، تم عقد المنتدى العالمي للمرونة في دبي بالشراكة مع شرطة دبي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في أكتوبر 2023 وسيتم عقده سنوياً.

المجموعة العربية الإعلامية للحد من مخاطر الكوارث

قدمت **السيدة مي الشافعي، رئيسة المجموعة**، عرضاً حول تقدم المجموعة على النحو التالي:

تهدف الشبكة الاعلامية العربية الى نشر الوعي والمعرفة بقضية الحد من مخاطر الكوارث كما تهدف الى تطوير ودعم الدور الاعلامى فى الانذار المبكر وبما يجعله آلية من آليات الانذار المبكر وبناء القدرات وتبادل الخبرات الاعلامية وفى هذا الإطار قامت الشبكة ببعض الخطوات ومنها:

- إنشاء مجموعة على الواتس اب لأعضاء الشبكة يتم من خلالها تبادل المعلومات والمعارف والتقارير والموضوعات والأخبار وكذلك مايتم نشره من قبل أعضاء الشبكة
- كثافة واستمرارية النشر عن قضية الحد من مخاطر الكوارث
- اهتمام خاص بتغطية الاحداث ومثال ذلك اعصار درنة وزلزال المغرب
- اهتمام ممتد بقضية التغيرات المناخية وأبعادها المختلفة

شاركت المجموعة في بعض الفعاليات الهامة والتعريف بجهود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمكتب الإقليمى للدول العربية ومنها :

- اللقاء الافتراضى الذى نظمته مجموعة من المؤسسات الاهلية البيئية والتنموية العربية وعلى رأسها جمعية إنسان للبيئة والتنمية بلبنان عن الإعلام العربى وقضايا تغير المناخ ومنها أيضًا الحوار الإقليمى فى إطار التحضيرات لقمة المناخ 28 بعنوان "الترابط بين الطاقة والمياه والأمن الغذائى فى إطار التكيف فى المنطقة العربية" وأيضًا حضور بعض الجلسات العلمية ومنها جلسة خاصة بالانذار المبكر ضمن أسبوع القاهرة السادس للمياه الذى أنهى أعماله مؤخرًا فى القاهرة.
- تم تكريم أعضاء الشبكة فى العديد من المحافل والحصول على الجوائز ومنهم د. نعمة الله عبد الرحمن رئيسة قسم البيئة بجريدة الاهرام والتى فازت بجائزة جامعة الدول العربية للتميز الاعلامي فى مجال البيئة هذا العام عن سلسلة موضوعاتها عن التغيرات المناخية والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية.

ويأمل أعضاء الشبكة تنفيذ بعض الخطوات ومنها:

- توسيع دائرة المشاركين لتشمل كل الدول العربية والمزيد من التشبيك والتفاعل بينهم.

- تنفيذ أنشطة لرفع وبناء القدرات وأنشطة معرفية وتوعية.
- إتاحة مساحة لنشر المواد الصحفية والإعلامية فى النشرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- بناء وتفعيل دور الشبكة فى الإنذار المبكر.
- المزيد من التواصل مع نقاط الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وكذلك المجموعات الاخرى مثل المجتمع المدني، القطاع الخاص، الشباب والاطفال، وغيرها.

ثم قدم **الدكتور مصطفى عطية، خبير دولي في شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة،** عرضاً حول عمله الجاري مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وذلك تماشياً مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب وشعار "لا شيء عنا دون إشراكنا". ويتضمن هذا العمل: 1) إعداد مذكرة توجيهية حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، 2) المبادئ التوجيهية لاستراتيجيات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، و3) رسم خريطة لمجموعة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العربية للحد من مخاطر الكوارث. ثم عرض نبذة عن أهم الإجراءات الواجب اتخاذها على النحو التالي:

- إجراء ورش عمل إقليمية ووطنية مع الممثلين العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
- توفير التدريب الأساسي والتعليم للمستجيبين الأوائل للكوارث، والذين يشملون بشكل رئيسي قوات الشرطة ورجال الإطفاء وفرق الطوارئ الطبية وفرق الإنقاذ المعنية بالإعاقة، حتى يكونوا على دراية واستعداد للاستجابة بأمان لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم.
- تطوير مجموعة أدوات تدريبات لتزويد العاملين في الحد من مخاطر الكوارث في كل بلد بآليات التوجيه، مثل الميزانيات والإقامة والتوصيات، لضمان الدعم المنهجي للأشخاص ذوي الإعاقة ونشر ذلك عبر أنظمة الإنذار المبكر.
- رفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بالقضايا المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث بالإضافة إلى تعزيز إمكانية وصول المجتمع واستعداده.

وأشار إلى العمل الجاري في وضع مسودة للشروط المرجعية لإنشاء "المجموعة العربية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث" لتكون مجموعة تطوعية غير رسمية وتعتمد على تصميم اختصاصات تشاركية تحدد العلاقة المتبادلة داخل المجموعة والعلاقة المتبادلة بين المجموعة والمجموعات العربية الأخرى لأصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث. كما سيكون للمجموعة رؤساء ورؤساء مشاركين على أساس التناوب في بعض الأحيان.

الملحق 3

عروض التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية في تنفيذ خطة العمل العربية ذات الأولوية 2021-2024

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)

عرض **الدكتور طارق صادق** أنشطة اللجنة والتي تضمنت: 1) تقييم كمي للخسائر والأضرار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر في الإسكندرية في مصر، 2) صنع السياسات المتقدمة القائمة على الأدلة: تدابير مشتركة لمكافحة العواصف الرملية والترابية في المشرق العربي، 3) بناء واجهة بين العلوم والسياسات من خلال نتائج نموذج المناخ الإقليمي "ريكار" لنطاق المشرق لمجموعة من ستة توقعات (SSP5-8.5)، و4) مرصد المخاطر العربية التابع للإسكوا. كما أشار إلى مشاركة الإسكوا كمؤلف مساهم في تقرير التقييم الإقليمي 2024 في الفصلين الأول "مشهد المخاطر في الدول العربية" والثالث "تأثير تغير المناخ على الجفاف والإدارة الشاملة للمخاطر لمواجهة تغير المناخ" من خلال حساب تكرار الجفاف وكثافته بناءً على مؤشر الهطول الموحد لمدة 12 شهرًا (SPI-12) باستخدام سيناريو بيانات نطاق المشرق (SSP5-8.5).

جامعة الدول العربية

قدم **السيد مصطفى السعدي، مسؤول الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث،** عرضاً حول عملية تطوير الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 واعتمادها والجدول الزمني لتنفيذها فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذها على النحو التالي:

1. إنشاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، وأعضاؤها هم نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي والوكالات الدولية ومكاتبها الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس واللجان الوزارية. وتم عقد خمس دورات/ اجتماعات لها كان آخرها الدورة الخامسة المنعقدة في الرباط في مايو 2023، فضلاً عن عقد الاجتماع الوزاري العربي الاول للحد من مخاطر الكوارث 11 مايو 2022 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.
2. إقرار إنشاء المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى في 2010 ومقره الجزائر.
3. إجراء تعديلات مؤسسية في منظومة الجامعة العربية وانشاء إدارة معنية بالحد من مخاطر الكوارث.
4. الاستمرار في إجراءات اعتماد النظام الأساسي للصندوق العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث والذي تم إقرارة في القمة العربية الافريقية والتي عقدت في مدينة سرت 2010.

وتركز الأنشطة المستقبلية لتنفيذ الاستراتيجية العربية على:

- تعزيز التعاون والتنسيق وتوفر البيانات والمعلومات. وفي هذا الشأن، كلفت الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المنظمات المختصة الأخرى بإنشاء منصة الكترونية لتبادل المعلومات والبيانات بين الدول العربية.
- وضع إطار إقليمي باللغة العربية للرصد والتقييم.
- احتساب تكلفة الحد من مخاطر الكوارث.

- إجراء التقييم الإقليمي لمواطن الضعف في وجه الكوارث.
- تقوية الجهود وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
- إعداد التقرير الإقليمي العربي لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.
- تعزيز وسن وتنفيذ السياسات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث
- تقييم التأثيرات المحتملة على الوعي والمهارات الفنية.
- تعزيز اللامركزية في عملية صنع القرار.

الاتحاد الدولي جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر للحد من مخاطر الكوارث

قدمت **الدكتورة سارة والش، القائدة المواضيعية للمناخ والقدرة على الصمود،** عرضاً حول الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الذي يضم 191 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول العالم ويشكل مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي ثلاثة أجزاء مستقلة ليست مؤسسات حكومية ولا منظمات غير حكومية منفصلة تمامًا، بل هي مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني بشكل رئيسي إلا أنها في طور التحول لدعم التنمية المراعية للمخاطر. وتعمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على:

- زيادة بناء القدرات في الجمعيات وتطوير بروتوكولات العمل المبكر لدعم العمل الاستباقي/الإنذار المبكر والانخراط في التمويل المبني على التنبؤ بالأخطار.
- إنشاء وحدات/أقسام منفصلة تركز بشكل خاص على الحد من مخاطر الكوارث.
- دعم المتطوعين المجتمعيين في الحد من مخاطر الكوارث وإطلاق حملات التوعية والتأهب المجتمعي وتعزيز فهم المخاطر.
- تشكيل مجتمع إقليمي للممارسين مع خريطة طريق مدتها سنتان لمواصلة بناء قدرات الممارسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث الذكي مناخيًا.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

قدمت **السيدة ياسمين مصطفى، مسؤولة تغير المناخ،** عرضاً حول مجالات تركيز البرنامج والتي ترتبط بالعمل على الحد من مخاطر الكوارث وقدمت أمثلة للبرامج والأنشطة ذات العلاقة على النحو التالي:

في مجال بناء القدرة على الصمود في المدن والمناطق الحضرية:

- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والقدرة على الصمود للمجتمعات الأردنية الضعيفة واللاجئين السوريين في وسط البلد في العاصمة عمان ضد الفيضانات المفاجئة من خلال تقييم خطر الفيضانات ورسم خرائط لها في وسط البلد وتطبيق أداة تطوير خطة عمل الصمود للمدينة وتنفيذ مشاريع ريادية للبنية التحتية الخضراء وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية وحملات رفع الوعي المجتمعي.
- تعزيز التعافي من الزلزال في سوريا: حيث تم في حمص دعم التخطيط للتعافي على مستوى الأحياء وإدارة مخاطر الكوارث المجتمعية والتقييم السريع للأضرار والتقييم الهيكلي للمباني والمنشآت وعقد جلسات تشاركية مع المجتمع المحلي، فضلاً

عن بناء القدرات، وبرامج التوعية والتدريب وخرائط الإخلاء على مستوى الحي. وتم في حلب واللاذقية إنشاء قاعدة بيانات الأضرار المتكاملة كأساس لتحديد أولويات تدخلات التعافي ووضع خطة التعافي المجتمعية على مستوى المنطقة.

- تم إجراء تقييم المخاطر ونقاط الضعف في زحلة (لبنان) والمفرق وإربد (الأردن) وتعميم تغير المناخ في الخطط الرئيسية للبلديات، ومن التدخلات: تقنيات إمدادات المياه المبتكرة والمقاومة لتغير المناخ.
- العمل على تحسين القدرة على الصمود في مواجهة العواصف الرملية والترابية العابرة للحدود في الكويت والعراق من خلال تعزيز المعرفة والفهم للظروف التي تنشأ عن هذه العواصف، وتأثيرها على صحة الإنسان بالإضافة إلى تدابير الوقاية والتخفيف واستعادة النظام البيئي في المناطق الأصلية للعواصف الرملية والترابية في جنوب العراق، وتعزيز صمود وقدرة السلطات والمجتمعات في جنوب العراق على التكيف مع تأثير التصحر والعواصف الرملية الناتجة عن تغير المناخ.
- ومن أمثلة الفعاليات التي عقدها البرنامج فعالية أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول "التكيف القائم على النظام البيئي الحضري: تعميم وأمثلة للمدن العربية الصحية" و الحوار الإقليمي حول العواصف الرملية والترابية العابرة للحدود في المنطقة العربية خلال مؤتمر الأطراف 28.

المنظمة الدولية للهجرة

قدمت **السيدة ماساكو ويدا، ممثلة المنظمة**، عرضاً حول مجالات عمل المنظمة والأنشطة التي قامت بتنفيذها لدعم تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية على النحو التالي:

- الإطار التشغيلي لأزمة الهجرة هو النقطة المرجعية المركزية للمنظمة الدولية للهجرة للاستجابات الشاملة والشاملة لأبعاد التنقل في الأزمة والذي رحب به مجلس المنظمة الدولية للهجرة من خلال القرار رقم 1243 في عام 2012. إن إدارة مخاطر الكوارث هي إحدى الركائز الأساسية للإطار للتدخل لتعزيز القدرة على الصمود والحد من خسائر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030. كما تعمل المنظمة تحت إطار الاستراتيجية المؤسسية بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ 2021–2030 أيضاً.
- من أمثلة المشاريع المنفذة للحد من مخاطر الكوارث مشروع تعزيز قدرات إدارة مخاطر الكوارث في ليبيا من خلال تعزيز قدرات السلطات المحلية على التأهب والاستجابة وقدرة المجتمعات المتضررة من الكوارث والمعرضة للخطر جراءها على الصمود.
- من المشاريع المخطط لتنفيذها مشروع "تسخير أوجه التآزر بين التكيف مع تغير المناخ والحد من المخاطر في استجابات النظام الصحي الشامل للمهاجرين (الأردن والعراق ولبنان) من خلال تحسين قاعدة الأدلة الخاصة بالتقاطعات بين تغير المناخ، والحد من المخاطر، والصحة والرفاهية، وتنقل البشر ودعم البلدان لدمج منظور التنقل البشري في الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع الصحة العامة واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن تعزيز فهم الآثار الصحية لتغير المناخ بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين في البلدان المستهدفة.
- تشارك المنظمة في عدد من المبادرات والتحالفات الدولية بين الوكالات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث مثل مبادرة تقييم قدرات الحد من الكوارث CADRI، والقيادة رفيعة المستوى للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز المرونة،

ومركز التميز لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث وتغير المناخ، ومنصة النزوح الناجم عن الكوارث، وشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر ومبادرة مخاطر المناخ وأنظمة الإنذار المبكر (CREWS).

برنامج الأغذية العالمي

قدم **السيد عمر علي الرفاعي** عرضاً حول الأنشطة التي ينفذها البرنامج للحد من مخاطر الكوارث على النحو التالي:

- الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها (يقود البرنامج المجموعة العاملة في هذا المجال بالتعاون مع وكالات أخرى وتستهدف 39 مليون شخص في المنطقة العربية).
- التحليل والرصد والإنذار المبكر والتنبؤ والعمل المبكر (وضع خط الأساس للعمل الاستباقي والاستعداد، وتحليل الصراعات، وتحليل الضعف، والأمن الغذائي/المراجعات الاستراتيجية للقضاء على الجوع، والدعوة إلى تنسيق الوصول).
- بناء القدرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفاً (من خلال تعزيز البنية التحتية الزراعية الذكية مناخياً، والحلول القائمة على الطبيعة، والتحليل الموسمي للتدخلات).
- دعم شبكات الأمان والحماية الاجتماعية (السياسات، والترتيبات المؤسسية، والبرامج، وأنظمة التسليم، والشراكة مع الحكومة).
- إنتاج المواد والمنشورات مثل قائمة مراقبة الإنذار المبكر والذي يصدر إنذارات جديدة ويحدث الإنذارات النشطة كل شهر.
- إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات البرنامج مثل نظام تنبيه الشركات CAS والتحليلات المواضيعية والدعم المكيف بحسب السياق في الميدان وبناء السيناريوهات ووضع خطط الطوارئ وإجراء البحوث في الميدان بحسب الطلب ونمذجة التنبؤ الاقتصادي بالتضخم والتوقعات الموسمية الإقليمية وتحليل الأرصاد الجوية للأخطار الطبيعية السريعة والبطيئة الظهور
- تحديد النقاط الساخنة للجوع بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وموجزات الإنذار المبكر والعمل المبكر والاستعداد للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتقرير رصد قرار مجلس الأمن رقم 2417.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

قدمت **الدكتورة منى البنا** نبذة عن المكتب وأهم الأنشطة التي يضطلع بها للحد من مخاطر الكوارث على مستوى العالم على النحو التالي:

- في إطار ولايتها، وتماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة 3، 6، 11، 13، 16، فإن أحد الأهداف الإستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو التركيز على الحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، وتعزيز البنية التحتية الصحية. ويساهم المكتب في مشاريعه وتصاميمه في تعزيز البنية التحتية المرنة والإدارة البيئية والمشاريع الخضراء من أجل التنمية الشاملة.
- في منطقة أمريكا اللاتينية في فبراير 2023، ألقى زملاؤنا خطابًا (افتراضيًا) في المنتدى الثامن للحد من مخاطر الكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول البنية التحتية الشاملة للعمل المناخي. وشارك المكتب في سبتمبر 2023 كعضو في فريق تقييم CADRI في كوستاريكا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- في منطقة آسيا، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتصميم وتنفيذ مشاريع في جميع أنحاء العالم تعمل على تقليل تعرضهم للكوارث ورفع مستوى الوعي حول أهمية الحد من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة . ويعد مشروع الحماية من الفيضانات في سريلانكا مثالا ممتازا يستحق الاحتفاء به. ومن خلال توفير بنية تحتية محسنة للتحكم في الفيضانات والتدريب، ساعد المكتب المجتمعات المحلية في مانار على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود.

ويجمع المشروع بين البنية التحتية التقليدية والحلول القائمة على الطبيعة وتنمية القدرات لإيجاد حل متكامل يساعد في الاستعداد لأحداث الفيضانات المستقبلية التي من المتوقع أن تصبح أكثر تواتراً وشدة بسبب تغير المناخ. وتعاون العديد من المستفيدين في تنفيذ المشروع، الذي شمل إعادة تأهيل برك احتجاز المياه وبناء شبكات قنوات الصرف الصحي. ويعزز المشروع قدرة المجتمعات المحلية على الصمود لأنه يساهم في المساهمات المحددة وطنيًا في سريلانكا (التزامات السياسة العامة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ) والتقدم نحو 10 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

- تنظيم احتفالية باليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث في جامايكا. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملية إعادة تأهيل طريق ريفرتون في جامايكا، حيث عالج التحديات المتعلقة بسوء أحوال الطرق وشبكات الصرف الصحي التي أعاقت الإدارة الفعالة للنفايات الصلبة. وقام المكتب بتصميم وبناء الطرق لتحسين الاتصالات من المركز الحضري المتطور في كينغستون إلى أكبر مرفق لدفن النفايات في البلاد.

في الختام، شكر رئيس الجلسة كل المشاركين في الاجتماع على مشاركتهم وتقديم عروضهم للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021–2024، ثم لخص مجريات اليوم الأول **والرسائل الرئيسية المنبثقة عنه على النحو التالي:**

- إن نسبة تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية 2021–2024 وفقاً لما تم الإبلاغ عنه عبر نموذج الإبلاغ المطور من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ونظام رصد إطار سنداي تبدو متوسطة وغير كافية على الرغم من الجهود والإنجازات الكبيرة التي تحققها الدول العربية.
- تم التشديد على أهمية زيادة الإبلاغ الدوري للدول العربية عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي على نظام رصد إطار سنداي كونه المنصة الرسمية للإبلاغ.
- تم الطلب من الدول العربية التي لم توفي مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإبلاغها عن تقدمها المحرز في تنفيذ إعلان الرباط وخطة العمل ذات الأولوية بضرورة تزويد المكتب بإبلاغاتها على النموذج المطلوب في أقرب وقت ممكن.
- تم التشديد على أهمية تسريع تنفيذ إطار سنداي في المنطقة وبناء الشراكات العالمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والبحوث في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتم اقتراح إنشاء منصة إنذار مبكر مشتركة بين الدول العربية بما يتماشى مع بروتوكولات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ووفق ما هو معمول به في مناطق أخرى حول العالم.
- تم التأكيد على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إنشاء آليات وطنية فعالة للإنذار المبكر.

الملحق 4

نتائج مجموعات العمل في الجلسة الخامسة

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
الأولوية الأولى: فهم مخاطر الكوارث		
1	نشر وادخال المعرفة وثقافة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على العلوم والتكنولوجيا وذلك على مستوى المجتمعات المحلية والمناهج الدراسية والميسرين ومتخذي القرار والاعلام ومنظمات المجتمع المدني عن طريق اقامة الورش والمنتديات ولقاءات التحسيس ... وغيرها	2024
2	حصر وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والتجارب الموجودة على مستوى الدول العربية للاستفادة من التجارب الخارجية في استخدام التقنيات المتطورة في مجال تقييم مخاطر الكوارث على جميع المستويات	2028-2024
3	إدراج الجامعات والمراكز البحثية المعنية بمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وحثهم على تطوير الخطط البحثية المعنية بذات القضية	2028-2024
4	عقد منتديات ولقاءات وشراكات بصفة دورية فيما بين الحكومات العربية	2028-2024
5	إنشاء منصات تفاعلية تسمح بأخذ البيانات ورفعها بغرض عمل تحديثات مستمرة	2028-2024
6	تحسين آليات إدارة البيانات وجمعها وتعزيز الوصول اليها با يتماشى مع معايير المنظمة الدولية	2028-2024
7	تطوير اطر عمل واساليب علمية تشاركية لتحديد اوجه القصور في المرونة على المستوى الوطني ورصد وتحليل وتقييم مرونة الانظمة بما يتماشى مع اطار سنداي	2028-2024
8	بناء قدرات المبتكرين المحلين والشبكات العلمية وتوفير الامكانيات الضرورية لقبادة حلول محددة السياق ومخصصة خصيصا لتلبية الاحتياجات الاقلبمية من خلال إقامة المنتديات وتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة منها	2028-2024
الأولوية الثانية: تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث		
1	الركيزة الأولى: إجراء تقييمات وطنية حول استخدام أحدث التقنيات والمعرفة العلمية من أجل تحديد الثغرات وأوجه القصور والموارد المطلوبة وفعالية أنظمة التنسيق التي تعزز صنع القرار القائم على العلم	
2	إعادة النظر في الاستراتيجيات وآليات التنسيق الحالية ذات الصلة وتحديثها للتأكد من أن النهج والتحديثات المنقحة ستساهم في التغيير المطلوب.	
3	الركيزة الثانية: إنشاء فريق استشاري وطني لدعم صانعي السياسات في صنع القرار، وفقًا لسياق البلد.	

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
4	الركيزة 3: إعداد تقارير فنية رفيعة المستوى لصانعي القرار باستخدام مواد مبسطة ومفهومة ويمكن الوصول إليها والتي يمكن استخدامها في التخطيط للحد من مخاطر الكوارث على المدى المتوسط والطويل	
5	الركيزة 4: تشجيع تنظيم منصات ومنتديات ومعارض الابتكار والتبادل، لتسهيل استيعاب أحدث التقنيات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.	
6	الركيزة 5: إعادة النظر في السياسات الحالية وتحديثها للتأكد من أنها تسهل التعاون والشراكة في الحد من مخاطر الكوارث بين الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.	
7	الركيزة 6 و7: تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودمج الحد من مخاطر الكوارث في القطاعات والسياسات ذات الصلة، مثل الزراعة والبنية التحتية والمياه والبيئة والتمويل (مخاطر التنمية الاقتصادية)، والبنية التحتية (قوانين البناء).	
8	الركيزة 8: تطوير نماذج وتطبيقات تعليم الحد من مخاطر الكوارث ومنصات التواصل الاجتماعي والمناهج وغيرها من الأدوات التكنولوجية المبسطة لتعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية ووعيهم في مجال الحد من مخاطر الكوارث.	
9	الركيزة 9: تطوير إطار وإجراءات التشغيل الموحدة لمختلف القطاعات القطاعية مع التركيز على احتياجات النوع الاجتماعي والإعاقة	
الأولوية الثالثة: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على الصمود		
1	تعريف القطاع الخاص بالاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها من خلال أصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث.	2025
2	إجراء تحليلات للكلفة والفائدة (العوائد الاقتصادية) للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من قبل القطاعين العام والخاص.	2025
3	تبني الحكومات الوطنية شراكات بين القطاع العام والخاص من خلال وضع آلية/مذكرة تفاهم لبناء شراكة مستدامة تهدف إلىدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وبما في ذلك ضمان تمثيل القطاع الخاص في المنتديات/اللجان الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدراج ذلك في الشروط المرجعية للمنتدى/للجنة.	2025
4	تشجيع شركات القطاع الخاص التي تنفذ مبادرات استثمارية في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال تقليل الضرائب وإعطاء التسهيلات والحوافز والإعفاءات الجمركية.	2026-2025
5	تحديد نسبة من تمويلات المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث الوطنية	2026

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
6	توجيهات الحكومة بإنفاذ الشروط الخاصة بمواضيع الأبنية وكودات البناء واستخدام المواد التكنولوجية في عمليات بناء الأبنية السكنية والمؤسسات العامة ووضع آلية للرقابة من قبل الجهات المسؤولة.	2026-2025
7	قيام القطاع الخاص بتمويل الأبحاث العلمية والمنشورات الخاصة باستخدام التكنولوجيا كوسيلة للحد من مخاطر الكوارث.	2028-2026
8	التعاون مع شركات التكنولوجيا والاتصالات من القطاع الخاص في إنتاج برامج التكنولوجيا والتطبيقات والمنصات الالكترونية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث	2027
9	تشبيك شركات القطاع الخاص المحلية الصغيرة مع مثيلاتها على المستوى الوطني لدعم تدشين مبادرات للحد من مخاطر الكوارث.	2028-2027
10	تخصيص الحكومات لبرامج محددة لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة للصمود في وجه الكوارث مع إعطاء الأفضلية للشركات التي يتم تقييمها على أنها تراعي معايير الاستدامة ESG.	2028
11	تخصيص الحكومات بالشراكة مع القطاع الخاص لتمويلات مخصصة لدعم الفئات ذات الأولوية مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود.	2028
الأولوية الرابعة: تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل		
1	تعزيز الفهم المشترك وأوجه التآزر بين القطاعين العام والخاص لدفع تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة واختبار التحمل وتجديد وإعادة بناء البنية التحتية المرنة والمستدامة. - توحيد المصطلحات الوطنية المعنية بالأزمات والمخاطر: تبني وتحديث معايير السلامة والمرونة المتعلقة بالبني التحتية لمختلف المخاطر وتحديث كود الفيضان. - وضع إطار عمل ومنهجية بين القطاعين الخاص والعام من أحل تبادل الخبرات للمؤازرة في تحقيق مبادئ الشراكة المجتمعية ومرونة المدن - وضع التشريعات اللازمة - تحديث معايير السلامة والمرونة المتعلقة بالبنى التحتية وفقا للسجل الوطني للمخاطر *وضع دليل تشغيلي / إسترشادي لمعايير المرونة في القطاعات الحيوية الخاصة *الحملة التوعوية لتعزيز الفهم المشترك بين القطاعين لتوحيد الفهم المجتمعي والوعي	2026-2025
2	دعم دور العلوم والتكنولوجيا متعددة التخصصات في التخطيط الفعال في مرحلة ما قبل الكوارث وفي التأهب والاستجابة لها والتأهيل والتعافي منها وإعادة الإعمار من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.	

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
	- اشراك المؤسسات العلمية والتكنولوجيا متعددة التخصصات في كافة مراحل إدارة مخاطر الكوارث - تعزيز القدرات لدى المؤسسات - تمكين دور المؤسسات العلمية والبحثية والتقنية للمساهمة في وضع طرق تخطيط فاعلة في كافة المراحل - تدعيم إستغلال مخرجات البحوث والتطور التكنولوجي في مجال التخطيط	
3	تطوير التعاون الكفء والفعال بين المجتمع العلمي ومدراء الكوارث وقطاع الأعمال من خلال استخدام التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. - تسخير التكنولوجيا في مختلف مراحل إدارة مخاطر الكوارث - الاستفادة من علوم الحد من مخاطر الكوارث على المستوى العالمي والاستفادة وفقا لطبيعة المخاطر	
4	تحفيز تطبيق الحلول الفعالة القائمة على الطبيعة في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث؛ واستراتيجيات التأهب للكوارث والتعافي منها وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار؛ وخطط التكيف مع تغير المناخ. - وضع الدراسات اللازمة لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة حسب المخاطر - التحفيز على استخدام الحلول القائمة على الطبيعة وإعطائها الأولوية لتنفيذ السياسات والاستراتجيات على مختلف الأصعدة - بناء الشراكات مع المنظمات البيئية الدولية والعالمية العاملة في مجال الحلول القائمة عن الطبيعة لتحفيز تبني هذه الحلول	
5	تعزيز التعاون على جميع المستويات بين الحكومات العالمية والإقليمية والوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في تبادل المعرفة وبناء القدرات وتعزيز نظم الإنذار المبكر متعددة الأخطارالتي تؤدي إلى تحسين التأهب للكوارث واتخاذ الإجراءات الاستباقية لمعالجتها. - تنسيق التعاون بين القطاعات الحكومات الوطنية والمحلية والخاصة - توحيد نظم الإنذار المبكر على المستوى الوطني والمحلي - التعاون والتنسيق على المستوى الأقليمي فيما بين الدول للمخاطر العابرة للحدود - انشاء منصة إنذار مبكر متعدد المخاطر على المستوى الإقليمي العربي	

الملحق 5

نتائج المشاورة على المستوى المحلي بشأن تفعيل نداء دبي من أجل العمل: توسيع نطاق القدرة على مجابهة مناخ متغير

ركزت هذه الجلسة على تفعيل نداء دبي للعمل إلى جانب محاولة صياغة الإجراءات ذات الأولوية المستمدة من الدعوة للعمل لدمجها في خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2025–2028.

بعد مقدمة الجلسة عرض العراق جهود إعادة الإعمار التي قام بها في الأنبار بعد الدمار الذي ألحقه به تنظيم داعش.

وعقب عرض نداء دبي للعمل، تم طرح الأسئلة التالية على المستوى المحلي:

- ما هي التحديات والاحتياجات الرئيسية على مستوى المدينة؟
- ما الذي تحتاجه الحكومات المحلية من المستوى/السلطات الوطنية؟
- في السيناريو المثالي، كيف ستبدو الإنجازات؟ ما الذي ستحققه الحكومات المحلية؟
- ما الذي يمكن تحقيقه من هذا الإعلان خلال سنة وسنتين و4 سنوات؟

كإجابة على السؤال الأول، أكد الممثلون المحليون من تونس والمغرب وموريتانيا وجزر القمر على التحديات التالية:

- نقص البنية التحتية.
- غياب استراتيجية وطنية متماسكة تأخذ بعين الاعتبار أوجه القصور في البنية التحتية.
- المركزية داخل هيكل الإدارة.
- قلة الوعي.
- تحديات تجميع البيانات.
- محدودية إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات المحلية.
- النقص/المحدودية في الموارد البشرية والقدرات.
- القيود المالية على المستوى الوطني ومحدودية الوصول إلى التمويل الدولي.
- غياب تعميم الحد من مخاطر الكوارث في التعليم.
- محدودية مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة.

بعد ذلك ونظرًا لضيق الوقت، ركزت المناقشة على إضافة الإجراءات التالية ذات الأولوية ضمن كل إجراء ذي أولوية في إطار سنداي:

الأولوية 1: فهم مخاطر الكوارث

1. تنمية القدرات في مجال أنظمة الإنذار المبكر.
2. تطوير استراتيجية شاملة لتنمية القدرات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.
3. التواصل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

4. إجراء عمليات محاكاة وتدريب على كيفية الاستجابة للكوارث.
5. وضع وصف الكوارث
6. بناء قدرات المجتمع بأكمله.
7. تيسير تبادل الخبرات والتجارب من مدينة إلى مدينة.
8. تقييم الأثر الناجم عن الكوارث.
9. دمج الباحثين في الاجتماعات والمشاورات على مستوى المدينة.
10. دمج الحد من مخاطر الكوارث في مناهج التعليم من السنوات الابتدائية.

الأولوية 2: تعزيز حوكمة المخاطر

1. تحسين اللامركزية في الاستثمارات.
2. رسم خرائط لمواقع النزوح.
3. تعزيز البنية التحتية والتخطيط.
4. تعزيز الوصول إلى البيانات وإدارة البيانات.
5. تعزيز التعاون بين الحكومات الوطنية بشأن البيانات.
6. توحيد البيانات وتطوير قاعدة وطنية لهذه البيانات.
7. تعزيز اللامركزية.
8. توطين إطار سنداي ضمن السياسات.

الأولوية 3: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز الصمود

1. إجراء تحليل شامل للتخطيط الحالي لاستخدام الأراضي وتقسيم المناطق التي سيتم مشاركتها مع القطاع الخاص للاستثمار.
2. تحسين وتحديث آليات وأساليب تعزيز استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.
3. تحسين قوانين البناء لضمان استدامتها ضد الزلازل والأخطار الأخرى.
4. إدراج معايير ISO كشرط للاستثمارات (خاصة مع القطاع الخاص).
5. دمج البحوث الجامعية في التنمية الحضرية، وإنشاء منصة ديناميكية للمدن للوصول إلى مشاريع الطلاب وتعزيز المسابقات الطلابية المصممة لمبادرات تنموية محددة.

الأولوية 4: تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل

1. تعزيز التبادل/التعلم من مدينة إلى مدينة.
2. إعادة البناء بشكل أفضل باستخدام أساليب صديقة للبيئة.
3. اتباع طرق أفضل لنشر البيانات لضمان توفرها لمسؤولي المدينة (على سبيل المثال، نشر البيانات ومشاركتها مع المحافظ والتي يتم تعميمها لاحقًا على مسؤولي المدينة).

الملحق 6

نتائج الجلسة السابعة: الاستعدادات للمنتدى الإقليمي العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث / المشاورة الإقليمية حول خطة العمل ذات الأولوية 2025-2028

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
	الأولوية الأولى: فهم مخاطر الكوارث	
	دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث بالمناهج التعليمية:	
1	دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمية بجميع مراحلها بالتركيز على الجانب العملي والنظري وهذا من خلال مناهج ذات الصلة او من خلال دمج مفاهيم الحد من مخاطر في المناهج التعليمية	2024-2026
2	زيادة القدرات للعاملين على تدريس المناهج في جميع المراحل التعليمية، والقيام بالعديد من النشاطات التي تخص فهم مخاطر الكوارث	2025-2028
3	ادراج في جدول اعمال مجلس الوزراء العرب المكلفين بالتعليم العالي والبحث العلمي دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في المراحل التعليمية المختلفة (في اقرب اجتماع يتم عقده)	في أقرب اجتماع يتم عقده
	إعداد وتحديد قواعد بيانات خسائر الكوارث التاريخية	
4	اعداد طلب من الـ UNDRR موجه الى دول الاعضاء عبر وزارة الخارجية لغرض تحديد الجهة المسؤولة بجمع البيانات المتعلقة بمخاطر الكوارث وتحفيز التعاون مع نقاط الاتصال	الربع الأول من 2024
5	نحث ونوصي الدول العربية بجمع البيانات سواء عن طريق تطبيق وطني والتي تبلغ مباشرة في المنصات المعنية التابعة لمكتب الـ UNDRR والعمل على ادراج هذه التوصية في جدول اعمال مجلس وزراء العرب المكلفين بالازمات والكوارث	2024
6	التوصية باستخدام البيانات في نظم الانذار المبكر بالاخطار المتعددة والمطالبة بتحسين منظومة الانذار وتوفير سبل العمل المشترك بالدول النامية بغرض تطوير قدرات الدول في الصمود لمواجهة المخاطر والكوارث.	
	وضع الميزانيات	
7	التوصية إلى الدول الأعضاء بوضع ميزانية أو (إنشاء صندوق خاص بالكوارث والأزمات) ويتم إدارجه من ضمن الميزانية السنوية للدولة.	
8	التوصية بالاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة مثل صندوق المناخ الاخضر وكذلك مبادرة الانذار المبكر للجميع المدعوم من الامم المتحدة لتطوير نظم الانذار في الدول العربية، وكذلك توظيف التمويل الصادر عن القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث	في أسرع وقت ممكن
	بناءالقدرات البشرية في مجال وضع خطط عمل الحد من مخاطر الكوارث	

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
9	تطوير شامل لآليات ومناهج وسبل وطرق التدريب فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث مع الاهتمام بسبل تقييم البرامج التدريبية.	2024-2028
10	زيادة العمل على بناء قدرات قطاع الاعلام العربي وكذلك منظمات المجتمع المدني بالتركيز على مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث	2024-2028
11	زيادة العمل على بناء قدرات القائمين على العمل بالجهات المحلية والبلديات في الفهم الجيد لمخاطر الكوارث في المراحل الثلاثة	2024-2028
12	أهمية بناء قدرات رجال الدين والجهات المعنية بالتثقيف وكذلك قطاعات الاطفال والشباب والمرأة وذوي الاحتياجات وكبار السن للفهم الجيد لمخاطر الكوارث	
إجراء تقييمات المخاطر المختلفة		
13	نوصي بزيادة الاهتمام بتبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول العربية ونشر وتثمين النماذج الناجحة للاستفادة منها.	2024-2028
14	التوصية باستخدام التكنولوجيات الحديثة في اجراء تقييمات المخاطر واعداد الخرائط الرقمية للمخاطر ذات مختلف الطبقات وتعميمها.	2024-2028
الأولوية الثانية: تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث		
1	تعزيز الحوكمة واتخاذ القرارات المستندة إلى العلم والمراعية للمخاطر	2026
2	تطوير أو تحديث تشريعات الحد من مخاطر الكوارث	2027
3	تعزيز المنتديات المحلية والوطنية متعددة الوزارات والقطاعات وأصحاب المصلحة	2027
4	بناء قدرات السلطات المحلية لوضع مؤشرات محلية لقياس مشاركة أصحاب المصلحة	2028
5	استخدام مؤشرات مخصصة لنظام رصد إطار سنداي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	2027
6	تعزيز التنسيق بين المؤسسات الصحية والزراعية والبيطرية ومؤسسات الحد من مخاطر الكوارث للاستجابة لأي أخطار بيولوجية في المستقبل	2027
7	استخدام مؤشرات مخصصة لنظام رصد إطار سنداي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	2028
8	ايجاد و/ أو تطوير آليات للحد من مخاطر الكوارث التي تفضي الى النزوح	2028
9	تنفيذ وتطوير برامج استدامة للموارد البيئة والنظم الايكولوجي	2028
10	تحديد الاحتياجات من التكنولوجيات للحد من مخاطر الكوارث	2025

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
11	وضع الآليات اللازمة للتواصل مع المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية بشروط متفق عليها من اجل استقطاب التكنولوجيات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث	2028
الأولوية الثالثة: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز الصمود		
1	الاستثمار في بناء قدرات المجتمع المحلي من خلال عقد تدريبات وورش عمل للمجتمعات المحلية حول الحد من مخاطر الكوارث وبناء الصمود من خلال إنشاء لجان معتمدة	2025
2	تطوير حملات توعية تعمل على رفع الوعي بممارسات الحد من مخاطر الكوارث ومواصلة تفعيل دور القطاع الخاص من خلال عرض فوائد الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود	2025
3	تنسيق وعقد المنتديات والمؤتمرات لتعزيز الحوار بين القطاع الخاص والخبراء والأكاديميين المعنيين بالاستثمار المبتكر للحد من مخاطر الكوارث	2025
4	إطلاق حملات توعية تستهدف الشركات لتسليط الضوء على عوائد الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث	2025
5	التعاون مع شركات التأمين لتطوير منتجات تأمين مبتكرة للمناطق المعرضة للكوارث، واستكشاف الفرص لإنشاء صناديق خضراء مبتكرة خصيصًا لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث	2026
6	تسهيل الشراكات بين شركات التأمين وصناديق الاستدامة الخضراء والحكومات المحلية لتشجيع الاستثمار	2026
7	إنشاء برامج التوجيه للشباب الذين يهتمون بمهن الحد من مخاطر الكوارث، والاستثمار في الشباب والنساء والمجموعات الضعيفة	2026
8	إطلاق مبادرات للاستثمار في تمكين النساء في المناطق المعرضة للكوارث، وتزويدهن بمهارات لتعزيز صمود المجتمع	2026
9	تطوير مشاريع تستهدف المجموعات الضعيفة لتعزيز قدرتهم على التعامل مع الكوارث	2027
10	إجراء تقييمات شاملة للمخاطر على المستوى المحلي والوطني لتحديد الضعف والمخاطر الرئيسية، ومشاركة بيانات التقييم والنتائج	2027
11	مواصلة التعاون مع الحكومات على المستوى المحلي والوطني لوضع سياسات تعتمد على معلومات التقييم وتخصيص الموارد بناءً على نتائج التقييم.	2027
12	تفعيل أطر التعاون مع منظمات الأمم المتحدة لتضمن مبادئ الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من خلال تفعيل برامج ومشاريع مشتركة	2027
13	وضع الاليات اللازمة للتواصل مع المنظمات العالمية والاقليمية بشروط متفق عليها من اجل استقطاب التكنولوجيات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث	2027

الرقم	النشاط	المدة الزمنية
14	مواصلة العمل مع المجتمعات المحلية لضمان بناء القدرة المستدامة على التصدي للكوارث، ومراقبة وتقييم أثر الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، وضبط الاستراتيجيات استنادًا إلى الدروس المستفادة.	2028
15	متابعة تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وخاصة من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات والتكنولوجيا في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث.	2028
الأولوية الرابعة: تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل		
1	بناء الشراكات الوطنية والدولية والاقليمية وتعظيم دور القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث	2-3 سنوات
2	دعم الحكومة الوطنية للبلديات والحكومات المحلية في تعزيز الحملات التوعوية على المستوى الوطني وادراج المجتمع المدني ضمن الاولويات مع الاخذ علماً بالاقليات وذوي الاحتياجات الخاصة.	سنتين
3	تعزيز التعاون بين القطاعات العامة والخاصة والتنسيق مع المؤسسات التعليمية والبحثية والتكنلوجية	3-4 سنوات
4	خلق وتفعيل اطار هيكلي وطني معني بالحد من مخاطر الكوارث ويشمل جميع القطاعات العامة وبمختلف المجالات	4-5 سنوات
5	مواءمة أنظمة الانذار المبكر الحديثة مع البنية التحتية الوطنية لتهيئة المجتماعات المحلية لمساعدة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة	2-3 سنوات
6	تحديد نقاط الضعف والهشاشة في أنظمة الانذار المبكر على المستوى الوطني والاقليمي ومعالجتها	2-3 سنوات
7	توفير الدعم المالي والفني والتقني في مجال أنظمة الانذار المبكر	2-3 سنوات